وزارة التربية
والتعليم العالي

توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان

آر. أيه. سي. إي (R. A. C. E) لبنان

أطفال لبنانيون وسوريون يحضرون درس تقوية في مركز مجهز للأطفال شمال لبنان. اليونيسف/2012/بروكس

حزيران 2014

الخارطة 1: حدود المحافظات اللبنانية (اليونيسف/2013)

Mediterranean Sea	البحر الأبيض المتوسط
North	الشمال
Mount Lebanon	جبل لبنان
Beirut	بيروت
Bekaa	البقاع
South	الجنوب
El Nabatieh	النبطية

Acronyms

الاختصارات

AFD	Agence française pour le développement	الوكالة الفرنسية للتنمية
ALP	Accelerated learning programme	برنامج التعليم المُسرَّع
BPRM	Bureau of Population, Refugees, and Migration (USA)	مكتب شؤون السكان واللاجئين والهجرة (الولايات المتحدة الأمريكية)
C4D	Communication for Development	الاتصالات لأغراض التنمية
CAS	Central Administration of Statistics	إدارة الإحصاء المركزي
CBOs	Community based organisations	منظمات المجتمع المحلي
CCCs	Core Commitments for Children	الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال
CDR	Council for Development and Reconstruction	مجلس الإنماء والاعمار
CERD	Centre for Educational Research and Development	المركز التربوي للبحوث والإنماء
CFS	Child friendly spaces	الأماكن الملائمة للأطفال
DFID	Department for International Development (UK)	وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)
DOPS	Direction d'Orientation Pédagogique et Scolaire	الإرشاد والتوجيه
ECD	Early childhood development (can be capitalized, if it refers to a specific programme)	تنمية الطفولة المُبكِّرة (يمكن تمويله إذا كان يشير إلى برنامج محدد)
ECE	Early childhood education	التعليم المبكر للأطفال
EMIS	Education management information system(s)	نظام معلومات الإدارة التعليمية
ESDP	Education Sector Development Plan	خطة تطوير قطاع التعليم
ESDS	Education Sector Development Secretariat	أمانة سر تطوير القطاع التربوي
ESIA	Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict	تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للازمة السورية
ESWG	Education Sector Working Group	الفريق العامل المعني بقطاع التعليم
ETF	European Training Foundation	مؤسسة التدريب الأوروبية
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
GBV	Gender-based violence	العنف القائم على نوع الجنس
GoL	Government of Lebanon	الحكومة اللبنانية
GDP	Gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي
HP	Hygiene promotion	تعزيز النظافة الصحية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
INEE	International Network for Education in Emergencies	الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ
IRC	International Rescue Committee	لجنة الإنقاذ الدولية
ITS	Informal tented settlement	المخيمات غير الرسمية
MDTF	Multi-donor trust fund	الصناديق الأئتمانية المتعددة المانحين
MEHE	Ministry of Education and Higher Education	وزارة التربية والتعليم العالي
MICS	Multiple Indicator Cluster Survey (UNICEF)	الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات

للمجموعات (اليونيسف)		
وزارة الصحة العامة	Ministry of Public Health	MoPH
وزارة الشؤون الاجتماعية	Ministry of Social Affairs	MoSA
التعليم غير الرسمي	Non-formal education	NFE
المجلس النرويجي لشؤون اللاجئين	Norwegian Refugee Council	NRC
الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية	National Social Development Strategy	NSDS
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الأمم المتحدة)	Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN)	OCHA
معهد التنمية الخارجية	Overseas Development Institute	ODI
الأطفال غير الملتحقين بالمدارس	Out-of-school children	OOSC
اللاجئون الفلسطينيون النازحون من سوريا	Palestinian refugees from Syria	PRS
الدعم النفسي /الاجتماعي	Psychosocial support	PSS
لجان الأهل والمدرسين	Parent teacher association	PTA
خطة الاستجابة الإقليمية	Regional Response Plan	RRP
الإدارة المدرسية	School-based management	SBM
التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة	Save the Children International	SCI
مراكز التنمية الاجتماعية	Social development centres	SDC
استجابة المساعدات الإنسانية لسوريا	Syrian Humanitarian Assistance Response	SHARP
خطط التحسين المدرسي	School improvement plans	SIP
دراسة الاتجاهات الدولية السائدة في مجالي الرياضيات والعلوم	Trends in International Mathematics and Science Study	TIMSS
التدريب المهني والتقني	Technical and vocational training	TVET
معهد اليونسكو للإحصاءات	UNESCO Institute of Statistics	UIS
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	United Nations Development Programme	UNDP
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	UNESCO
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	United Nations High Commissioner for Refugees	UNHCR
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	United Nations Children’s Fund	UNICEF
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)	United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees	UNRWA
وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة	United States International Development Agency	USAID
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	Water, sanitation and hygiene	WASH
البنك الدولي	World Bank	WB
المنظمة الدولية للرؤية العالمية	World Vision International	WVI

جدول المحتويات

مُلخص البرنامج

1) مقدمة: النداء الدولي من أجل الاستثمار والعمل التشاوري

1-1. الخلفية والأساس المنطقي: أزمة لبنان وسوريا

1-2. مستوى العمليات اللبنانية في مواجهة الأزمة

1-3. الإطار التشاوري للعمل

2) تحليل الوضع وسياق البرنامج

2-1. الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

2-2. قطاع التعليم

3) مكونات البرنامج والميزانية

3-1. المبررات

3-2. التغطية

3-3. تفصيل مكونات البرنامج

- المكون الأول: ضمان الوصول المتكافىء إلى الفرص التعليمية.
- المكون الثاني: تحسين نوعية التعليم والتعلم.
- المكون الثالث: تعزيز أنظمة وسياسات التعليم الوطنية والمراقبة.

3-4. ميزانية البرنامج

3-5. المراقبة والتقييم

4) تنفيذ البرنامج

4-1. ترتيبات التنسيق والتنفيذ

4-2. طرق التمويل

4-3. إجراءات الحد من المخاطر

5) المراجع

6) الملاحق

قائمة الجداول

الجدول 1: المستفيدون من البرنامج
الجدول 2: تغطية تكاليف البرنامج
الجدول 3: تنفيذ الأنشطة (المكون 1)
الجدول 4: نقاط الارتباط بين البرامج (المكون 1)
الجدول 5: ميزانية تفصيلية (المكون 1)
الجدول 6: تنفيذ الأنشطة (المكون 2)
الجدول 7: نقاط الارتباط بين البرامج (المكون 2)
الجدول 8: ميزانية تفصيلية (المكون 2)
الجدول 9: تنفيذ الأنشطة (المكون 3)
الجدول 10: نقاط الارتباط بين البرامج (المكون 3)
الجدول 11: ميزانية تفصيلية (المكون 3)
الجدول 12: ميزانية البرنامج المتعلقة بالاحتياجات الكلية
الجدول 13: إطار النتائج

قائمة الأشكال

الشكل 1: خطة تطوير قطاع التعليم
الشكل 2: لمحة عن المستفيدين من مقاربة التعليم
الشكل 3: منهج الإطار المنطقي

قائمة الخرائط:

الخارطة 1: حدود المحافظات اللبنانية
الخارطة 2: توزع النازحين السوريين في لبنان
الخارطة 3: نقاط الضعف
الخارطة 4: المدارس الرسمية والمياه المنقولة بالأنابيب
الخارطة 5: المدارس الرسمية والصرف الصحي
الخارطة 6: المدارس الرسمية الواقعة ضمن حدود المناطق الممسوحة الهشة

ملخص البرنامج

عنوان البرنامج	**توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان**
الدولة	**لبنان**
الراعي	**وزارة التربية والتعليم العالي**
تاريخ بدء البرنامج ومدته	• كانون الثاني 2014 • 3 سنوات
الميزانية الإجمالية	**الإجمالي: 634 مليون دولار أمريكي** • **السنة الأولى: 211,3 مليون دولار أمريكي** • **السنة الثانية: 191,3 مليون دولار أمريكي** • **السنة الثالثة: 231,4 مليون دولار أمريكي**
الهدف العام	أن يتمكن الأطفال الأكثر عرضة للمخاطر الذين هم في سن الدراسة (3–18 سنة) والمتأثرون بالأزمة السورية من **الحصول على فرص التعليم الرسمي وغير الرسمي** في بيئات آمنة ومحصنة.
مكونات البرنامج وعناصره الفرعية	**1– ضمان المساواة في الحصول على الفرص التعليمية** 1–1. إعادة التأهيل المدرسي والتجهيزات المدرسية 1–2. دعم التسجيل في التعليم الأساسي الرسمي 1–3. دعم التسجيل في التعليم الأساسي (برنامج التعليم المسرَّع) 1–4. دعم التسجيل في التعليم الأساسي (التعليم غير الرسمي) **2– تحسين نوعية التعليم والتعلّم** 2–1. الكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلّم للتعليم الأساسي 2–2. تعزيز قدرات أفراد الهيئة التعليمية 2–3. التهيئة المدرسية والتعلم لليافعين **3– تعزيز أنظمة وسياسات ومراقبة التعليم الوطني** 3–1. دعم التنمية المؤسساتية 3–2. تقدير نتائج التعلّم وتعزيز المراقبة والتقييم 3–3. الإدارة والمراقبة في المدرسة والمنح المدرسية
المستفيدون	معدل 413,000 طفلاً في السنة من النازحين السوريين واللبنانيين الأكثر عرضة للمخاطر من الأطفال الذين هم في سن الدراسة (3–18 سنة)

مقدمة: النداء الدولي من أجل الاستثمار والعمل التشاوري

سلطت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها عام 2013 الضوء على الأزمة المتفاقمة في سوريا وتأثيرها على بلدان المنطقة. وكانت الفكرة التي تمخّض عنها الاجتماع هي الحاجة إلى زيادة التركيز على تلك القطاعات التي لا تحظى عادة بتغطية جيدة في الاستجابات الإنسانية، والتي هي أساسية لحماية مستقبل جيل كامل من الأطفال ولحماية آفاق الاستقرار في سوريا والمنطقة. وكجزء من هذا النداء العام لزيادة تمويل التعليم في حالات الطوارئ، عقد مبعوث الأمم المتحدة الخاص للتعليم العالمي اجتماعاً ركّز فيه على تأثير الأزمة السورية على نظام التعليم اللبناني، الذي اطلع عليه من تقرير **منظمة التعليم بلا حدود** المأخوذ من معهد التنمية الخارجية.[1] وتم الاتفاق على أنه من المهم جداً أن يستجيب المجتمع الدولي بشكل يتناسب مع الأزمة في لبنان، وذلك كاستثمار ضروري من أجل إعادة بناء سوريا.

ولمتابعة هذا التوجّه، التزمت وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية، بدعم من الشراكة العالمية من أجل التعليم بقيادة الحكومة اللبنانية، وعلى وجه الخصوص وزارة التربية والتعليم العالي القيام بالمزيد لتلبية احتياجات التعليم الشديدة والعاجلة للأطفال النازحين السوريين واللبنانيين الأكثر عرضة للمخاطر. وتقرّر الإتفاق على وضع برنامج موسع وجيد التنسيق مدته ثلاث سنوات. ويتّخذ هذا البرنامج من المبادرات القائمة قاعدة له ويوفّر إطاراً لتضافر جهود التنمية في كل من الحالات الطارئة الفورية وفي الحالات الطويلة المدى، مما يعزّز القطاع العام اللبناني لمواجهة الأزمة ويحسن قدرته على توفير التعليم الجيد والمستدام للأطفال الأكثر عرضة للمخاطر. وستوفّر إمكانية التنبؤ وزيادة التمويل الفرص لتعزيز القدرة على التنفيذ والوصول إلى أعداد أكبر بكثير من الأطفال، كما أنها ستمكّن الحكومة اللبنانية وشركاء التنمية من وضع استراتيجية تعليم أكثر ملاءمة للأزمة السورية مع التركيز على بناء القدرة العامة للنظام في تغلّبه على المشاكل.

والهدف العام هو ضمان أن يصبح الأطفال الأكثر عرضة للمخاطر الذين هم في سن الدراسة (3–18 سنة) والمتأثرون بالأزمة السورية قادرين على الحصول على فرص تعلّم رسمي وغير رسمي جيدة في بيئات آمنة ومحصّنة. وبشكل أكثر تحديداً، فإن البرنامج يهدف إلى ضمان الوصول المتكافىء إلى الفرص التعليمية، وتحسين نوعية التعليم والتعلّم، وتعزيز أنظمة وسياسات ورقابة التعليم الوطني. وقُدِّرت تكاليف البرنامج بمبلغ 634 مليون دولار أمريكي. ويُفترض أن يكون التعلّم غير الرسمي مرحلة انتقالية لكي يُسمح للطلاب السوريين بدخول نظام التعليم الرسمي.

تعرض مقدمة هذا الاقتراح رؤية خلفية عن الأزمة والمبررات العامة للاستثمار والعمل التشاوري، كما توفّر أيضاً مراجعة للاستجابة الحالية والمبادرات الجارية التي تحتاج إلى التضافر في إطار تنسيق العمل. ويقّدم الفصل الثاني تحليلاً للوضع وسياق البرنامج على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك لقطاع التعليم. ويتوسع الفصل الثالث في شرح مكونات البرنامج الثلاث وعناصرها الفرعية العشرة بالتفصيل مع تغطية النفقات (المستفيدين والمناطق المستهدفة) وارتباطها

[1] كيفين واتكينز . 2013، *التعليم بلا حدود: ملخص.*

بالمبادرات الجارية وبخطة تطوير قطاع التعليم، ويتضمن ميزانية إجمالية وتفصيلية وكذلك إطار عمل رقابي. ويشمل الفصل الرابع عرضاً موجزاً عن ترتيبات التنفيذ المقترحة وطرق التمويل.

1–1. الخلفية والأساس المنطقي: أزمة لبنان وسوريا

إن الأزمة السورية في لبنان هي أكثر من أزمة نازحين؛ إنها أزمة نازحين مضاف إليها سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي أساسه هش، ونظام عام مقيّد من حيث الموارد والقدرات. وتمثّل هذه الأزمة قضية النطاق الموضوعي والسياسة المعقدة على حدٍ سواء. بالنسبة لتعليم الأطفال من النازحين السوريين واللبنانيين الأكثر عرضة للمخاطر فإن ذلك يستدعي معالجة للزيادة السريعة والكبيرة في عدد الأطفال الذين هم خارج المدارس والعمل على وضع سياسة حوار مع جميع مقدمي الخدمات التعليمية والأطراف المعنية.

النازحون السوريون في لبنان – أرقام مذهلة: مع دخول الأزمة السورية عامها الثالث وعدم وجود أي دلائل على إنهائها، يستمر تدفق النازحين الفارين من الأزمة إلى لبنان في التزايد. وأظهرت سجلات شهر أيار عام 2014 أن هناك أكثر من مليون نازح سوري مسجل وأكثر من ذلك في انتظار التسجيل، الأمر الذي يجعل لبنان من أكثر البلدان استقبالاً لهم في المنطقة. ومازالت أعداد كبيرة من السوريين تعبر الحدود يومياً. ومع حلول شهر كانون الأول من العام 2014، يُتوقع أن يصل عدد النازحين السوريين المسجلين في لبنان إلى ما يقارب المليون ونصف المليون لاجئ، وهو رقم يتجاوز نسبة 30% من مجموع سكان لبنان. ويظهر التحليل الديموغرافي أن نسبة 42% من السوريين هم من الأطفال الذين هم في سن الدراسة والذين تتراوح أعمارهم بين 3–18 سنة؛ ومن بين هؤلاء الأطفال، يوجد حالياً ما يزيد على 280,000 طفل نازح سوري في لبنان.[2]

إثقال كاهل المجتمعات المحلية واقتصاد هش: إن قدرة المجتمعات اللبنانية المضيفة على التكيف آخذة بالتناقص. فبينما تمت استضافة النازحين السوريين في لبنان حالياً وفي أكثر من 1400 منطقة ممسوحة في جميع أنحاء البلاد، ما زال أغلب النازحين يواصل البحث عن مأوى في محافظتي الشمال المحرومة تقليدياً (30 في المئة) والبقاع (34 في المئة).[3] وهذه المجتمعات المحلية المضيفة هي من بين أكثر المجتمعات هشاشة في البلاد. وقد سلطت الأمم المتحدة الضوء على تأثير الأزمة السورية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب أساساً في هذه المناطق من خلال عدد من تقديرات حالات الطوارئ بما في ذلك نِسب الاستضافة العالية، والنفقات المتزايدة والدخل المتناقص للأسر اللبنانية التي تستضيف النازحين السوريين.[4] وإن الاقتصاد اللبناني الهش ليس مجهزاً لتحمّل الانعكاسات الاقتصادية للأزمة السورية مع توقّع انخفاض النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 1,5 في المئة في العام 2011 من حوالي نسبة 8 في المئة في الأعوام ما بين

---

[2] إحصاء صادر عن فريق عمل قطاع التعليم. هذا الرقم هو تقدير غير نهائي ويمكن أن يكون أعلى من ذلك بكثير.

[3] *إحصائيات التسجيل اليومي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان*. مستردة في 29 نوفمبر 2013 من http://data.unhcr.org/syrianrefugees/syria.php.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2012. *ملخص تنفيذي للتقييم السريع لتأثير الأزمة السورية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في محافظتي الشمال والبقاع.*

2007–2010.[5] ويعني عدم وجود شبكات الضمان الاجتماعي أن التباطؤ الاقتصادي يؤثر على الناس في جميع أنحاء البلاد، وخاصة على اللبنانيين الأكثر هشاشة، لاسيما الأطفال. وهناك وقائع متداولة متزايدة على أنه يتم سحب الأطفال اللبنانيين من المدارس الرسمية نتيجة للأزمة وبسبب وجود النازحين السوريين.

تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية: نظراً لحجم التدفق، وحقيقة أن غالبية الناس تهاجر إلى المناطق التي كانت تعاني سابقاً من نقص في الخدمات، فإن من الحتمي نشوء توترات بين مجتمعات النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة، وهو توتر لا يتصاعد بين الجماعتين فحسب، وإنما أيضاً بين الأطفال في غرفة الصف. ومما يؤجج هذا التوتر المفاهيم الخاطئة حول الإنحياز في تقديم المساعدات، والمخاوف من "سرقة" الوظائف اللبنانية، والاضمحلال الملموس في الخدمات العامة. وتتفاقم هذه التوترات بسبب زيادة انخراط تشكيلة من المجموعات اللبنانية في الأزمة داخل سوريا. وهذا عبء لا يستطيع لبنان تحمّله خاصة وأنه لا يزال في مرحلة التعافي من سنوات عديدة من الصراع ويكافح من أجل تخفيف التوترات الطائفية التي تفاقمت بسبب الأزمة السورية.

موارد وقدرات النظام العام المقيَّدة: على الرغم من أن لبنان سخي جداً في دعمه للنازحين، فقد بدأت الضغوط الإضافية على القطاع العام، المثقل أساساً، تؤثر سلباً على قدراته في تلبية احتياجات شعبه. فقد كان حجم احتياجات النازحين السوريين يفوق باستمرار الموارد والقدرات المتوفرة. وتشير التقديرات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى زيادة النفقات بمبلغ 1,6/1,4 مليار دولار أمريكي لاستعادة إمكانية الوصول بنوعية الخدمات العامة إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة السورية.[6] ولا تزال كل من وزارتي التربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية تعانيان من قلة الموارد، وتكافحان لمواجهة عبء الأعداد المتزايدة من النازحين السوريين الأكثر عرضة للمخاطر في المدارس الرسمية وفي برامج التعليم غير الرسمي. ولم تكن وزارة التربية والتعليم العالي قبل الأزمة قادرة أساساً على تلبية احتياجات أكثر من نسبة 30 في المئة من طلابها وهي تشهد الآن على أن هذه القدرة المحدودة تتعرض لمزيد من الخطر.[7]

1–2. مستوى العمليات اللبنانية في مواجهة الأزمة

تم تنفيذ عمليتي تخطيط وجمع أموال رئيسيتين في مواجهة الأزمة، وهما تشملان أيضاً مجال التعليم: (1) خطة الاستجابة الإقليمية التي تُكرَّر الآن للمرة السادسة من أجل لبنان (تتابعها وتدعمها استراتيجية "جيل ضائع؟"). (2) إطار عمل أجراه البنك الدولي والحكومة اللبنانية والأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار تم تطويره كنتيجة لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة السورية.

---

[5] صندوق النقد الدولي. 2011. *تحديث التوقعات الاقتصادية الإقليمية*. مستردة في 10تموز 2013 من http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2012/mcd/eng/pdf/mena-update0412.pdf.

[6] البنك الدولي. 2013. *لبنان: تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للنزاع السوري*.

[7] اليونيسف، يصدر قريباً. *التعليم للأطفال واليافعين في لبنان: (مسودة) تحليل للوضع يستند إلى حقوق الإنسان، ويركز على العدالة*.

خطة الاستجابة الإقليمية: تسترشد الحكومة والشركاء المشاركين في الاستجابة الإنسانية بخطة الاستجابة الإقليمية. وقد أطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية خطة الاستجابة الإقليمية في البداية في ثلاث دول (لبنان والأردن وتركيا) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شهر آذار 2012 تقديراً منها للاحتياجات المتزايدة للنازحين الفارين من سوريا إلى الدول المجاورة. وفي نسختها الخامسة، فإن خطة الاستجابة الإقليمية الخامسة ممولة حالياً بنسبة 47 في المئة (نسبة قطاع التعليم هي فقط 35 في المئة).[8] وكان الهدف من التكرارات السابقة لخطة الاستجابة الإقليمية هو التركيز حصراً على احتياجات مجتمعات النازحين ضمن إطار زمني مدته ستة أشهر. غير أنه نظراً لطبيعة الأزمة التي طال أمدها وواقع تأثيرها على النظام الوطني، يقوم الشركاء الآن بوضع اللمسات الأخيرة على الخطط التي يتم إعدادها للعام 2014 (خطة الاستجابة الإقليمية السادسة) التي تم تمديدها، للمرة الأولى، إلى إطار زمني مدته سنة كاملة. وستشمل خطة الاستجابة الإقليمية السادسة بالإضافة إلى التدخلات الإنسانية الحصرية أنشطة تهدف للحؤول دون مزيد من التدهور في البنية التحتية ودعم بناء قدرتها وتغلبها على المشاكل.

استراتيجية "جيل ضائع؟": تهدف إلى تجديد الدعم العام حول مفهوم منع ضياع جيل، والبناء على الأسس التي وضعتها التكرارات المتتالية لخطة الاستجابة للمساعدات الإنسانية السورية وخطة الاستجابة الإقليمية، وقد تم وضع استراتيجية "جيل ضائع؟" لضمان توفير ما يحتاجه جيل من الأطفال السوريين، سواء الذين يعيشون داخل سوريا أو خارجها كنازحين، من بيئة آمنة وفرص تعلّم لكي يستعيدوا طفولتهم. وتهدف الاستراتيجية إلى تسليط الضوء على خطورة وضع التعليم والحماية التي تواجه الأطفال السوريين، لكشف هذه المأساة غير المرئية، بغرض عكس مسار التوجّهات الحالية. وتضع هذه الاستراتيجية الخطوط العريضة لطريقة شاملة ولعدة سنوات لتعليم وحماية جميع الأطفال السوريين، داخل سوريا وفي الدول المجاورة على حد سواء، وكذلك للمجتمعات المحلية التي تستضيفهم/ المجتمعات المحلية المضيفة. وتغطي الاستراتيجية المتضمنة في تطبيق خطة الاستجابة الإقليمية في لبنان كلا من تدخلات الاستجابة الإنسانية العاجلة والدعم الطويل المدى اللذين سيؤسسان القدرة في التغلب على المشاكل عند الأطفال والمجتمعات المحلية ونظامي التعليم والحماية والبنية التحتية البالغة الأهمية لمستقبلهم.

خارطة طريق لتحقيق الاستقرار: على الرغم من التركيز على خطة الاستجابة الإقليمية السادسة، فإنها لا تزال محدودة في نطاقها لاعتمادها على عام واحد من التطبيق، ويغلب عليها الطابع الإنساني. وقد وضع البنك الدولي والحكومة اللبنانية والأمم المتحدة إطار عمل لتحقيق الاستقرار يستند إلى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الصادر في شهر تشرين الأول من العام 2013. ويقدم إطار العمل هذا التوجيه بمنظور متوسط الأجل ويتمتع بتركيز قوي على تعزيز النظام والاستقرار. ويعتمد على خطة مكوّنة من أربعة مسارات، يركّز المساران الأول والثاني على تلبية الاحتياجات الفورية لتحقيق الاستقرار، وإمكانية إنشاء آلية تمويل جماعي. وسيستوعب إطار العمل أيضاً إصلاحات التعليم التي كان قد تم التخطيط لها قبل الأزمة الحالية.

[8] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شهر ايلول عام 2013.

جهودٌ أُخرى: كان دعم قطاع التعليم العام أولوية إنمائية بالنسبة للعديد من المانحين قبل بداية أزمة النازحين. فقد كان الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جميعها تدعم مبادرات خطة تطوير قطاع التعليم من العام 2010 حتى العام 2015. وكانت هذه التدخلات الإنمائية تدعم بشكل جماعي وزارة التربية والتعليم العالي لتحسين نوعية التعليم العام المتوفر في لبنان، وتعالج انخفاض الإنجاز الأكاديمي في المدارس الرسمية وتزيد من توافر وجودة رياض الأطفال الرسمية في المناطق المحرومة. ومع بداية الأزمة، تم توجيه جزء من هذا الدعم نحو الاستجابة لحالات الطوارئ، على الرغم من أن بعض الأنشطة المقررة في إطار عمل تحقيق الاستقرار لخطة الاستجابة الإقليمية السادسة والبنك الدولي كانت مستمرة في إطار خطة تطوير قطاع التعليم.

1-3. الإطار التشاوري للعمل

على الرغم من أن ردة الفعل الحالية للحكومة اللبنانية والشركاء تجاه الأزمة لافتة للنظر في سخائها وسرعتها، فإن حجم وكثافة وتعقيد الأزمة يتطلب طريقة لتلبية الاحتياجات اللاحقة بطريقة أكثر تنسيقاً ومنهجية، وهذا هو ما يهدف البرنامج الحالي إلى احتوائه. وقد تم أيضاً تحديد هذه الاحتياجات في المناقشات الأولية مع الشركاء في التنمية.

حقوق التعليم للأطفال النازحين السوريين واللبنانيين الأكثر عرضة للمخاطر: إن التأكد من أن الأطفال الأكثر عرضة للمخاطر من النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة قادرون على الحصول على التعليم هو جزء لا يتجزأ من الاستجابة الفعالة والمُنصفة، ويساعد على التصدي للقضايا الأساسية للازمة. وإن الاستثمار في العدالة هو جزء من الاستثمار في الترابط الاجتماعي. ويمكن للتعليم أن يلعب دوراً أساسياً في الحد من التوترات الاجتماعية الحالية بينما يقوم بتوفير الخدمات التعليمية لجميع النازحين ما يعزّز جودة الخدمات للسكان المضيفين.

الاستثمار في القطاع العام اللبناني: إن الاستثمار في العدالة يعني أيضاً الاستثمار في تعزيز والحفاظ على الأنظمة التي تلبي احتياجات الأكثر عرضة للمخاطر والمُهمَّشين. وفي حالة لبنان، فإن من يقوم بهذا الدور هو القطاع العام. ودون الدعم الكبير للمدارس الرسمية المرهقة، فإن كفاءة النظام عرضة للخطر الشديد، وإن الثغرات في الإنصاف مرشحة للازدياد، مع تحمّل المجتمعات المهمشة عبئاً كبيراً. وإن عدم الاستثمار في تحسين فرص التعليم للطلاب اللبنانيين الأكثر عرضة للمخاطر سيكون له تأثيرات طويلة المدى على الانتعاش الاقتصادي اللبناني في مواجهة الأزمة السورية.

الحد من عرقلة تعليم الأطفال النازحين السوريين: إن كل شهر يمضي دون دخول الأطفال إلى المدرسة يقلّل من احتمال عودتهم إليها وإنهاء تعليمهم. وهذا له آثار طويلة الأجل على معيشة هؤلاء الأطفال، وعلى قدرتهم على المساهمة في إعادة بناء سوريا في المستقبل، وتأمين الاستقرار الطويل المدى في المنطقة. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن يترافق انعدام فرص التعليم عند الشباب مع ازدياد حالات الزواج المبكر والعنف.

رزمة مترابطة تهدف في الوقت نفسه إلى تعزيز إمكانية الوصول والتوعية والنظام: إن أزمة النازحين ليست مجرد قضية إمكانية الوصول إلى المدرسة؛ فالتوعية هي أيضاً أساسية لإبقاء الأطفال فيها. وفي لبنان، تشكّل التوعية عنصراً أساسياً في منع التسرب أو الانتقال إلى القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، وكما جاء في تقرير تقييم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، فإن تطوير قدرة وزارة التربية والتعليم العالي على تلبية الاحتياجات التعليمية ضروري للاستجابة المستدامة والفعالة من حيث التكلفة. ويجب أن يتم تنفيذ هذه المكونات الثلاثة في الوقت نفسه لضمان الاستدامة.

البناء على ما هو موجود: من الضروري تجنب إنشاء هياكل وآليات متوازية. فهناك في لبنان أساس عمل متين يبنى عليه من حيث التقييم وأطر العمل والخطط. وهذه تحتاج إلى التكامل والتعزيز وتوسيع النطاق.

الجمع بين الاستجابة لحالة الطوارئ والاستجابة الإنمائية: تتطلب الاستجابة الفعّالة الربط بين الجزء الإنساني والجزء الإنمائي، والربط بين تلبية احتياجات الأكثر عرضة للمخاطر التعليمية الأكثر إلحاحاً والأولويات الإنمائية الطويلة المدى، الأمر الذي يمكن أن يعزز ويحافظ على قدرة نظام التعليم في الاستجابة للاحتياجات في سياق طويل الأمد. وإن الاستثمار في التنمية يعني الاستثمار في القدرة على التغلب على المشاكل، وهذا هو المطلوب من البداية.

العمل ضمن إطار عمل خطة تنمية قطاع التعليم: لقد وافق مجلس الوزراء اللبناني على خطة تنمية قطاع التعليم في العام 2010. وتمتد فترتها الزمنية من العام 2010 إلى العام 2015 (رغم أن بعض برامج المانحين تمتد إلى العام 2017) وهي تحدد عشرة برامج تستجيب للأولويات المحددة في استراتيجية التعليم الوطنية.[9]

ويتماشى البرنامج الحالي مع الاستجابة لحالات الطوارئ في إطار خطة الاستجابة الإقليمية السادسة وخارطة طريق البنك الدولي لتحقيق الاستقرار ضمن إطار عمل أوسع بموجب خطة وزارة التربية والتعليم العالي لتطوير التعليم 2010–2015. وهو يتضمن مناقشة حول تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم العالي في بناء قدرة القطاع العام في التغلب على المشاكل وإدارة الأزمة (أكثر من ثلاث سنوات) مع الحفاظ على سير عمل نظام التعليم الطويل المدى. وهو يستهدف الأطفال النازحين السوريين واللبنانيين الأكثر عرضة للمخاطر. ويُظهِر الشكل رقم 1 أدناه كيف تتماشى مكونات البرنامج الثلاثة (إمكانية الوصول والنوعية وتعزيز النظام) وعناصرها الفرعية العشرة مع البرامج العشرة لخطة تطوير قطاع التعليم.

[9] يتم تمويل خطة تطوير قطاع التعليم حالياً إلى حد كبير من الوكالة الأمريكية للتنمية (2011–2014): 75 مليون، والاتحاد الأوروبي (2010–2017): 40 مليون، ومن الوكالة الفرنسية للتنمية (2014–2017): 60 مليون

الشكل 1: خطة تطوير قطاع التعليم

EDUCATION SECTOR DEVELOPMENT PLAN (ESDP)	خطة تطوير قطاع التعليم		
I. ECD (wich WB, UNICEF, USAID	1)تنمية الطفولة المبكرة (مع البنك الدولي واليونيسف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)	1.4 Enrolment support for basic education (NFE)	1-4. دعم التسجيل في التعليم الأساسي (التعليم غير الرسمي)
		1.2 Enrolment support for formal basic education	1-2. دعم التسجيل في التعليم الأساسي الرسمي
II. Improving retention and achievement (with EU,UNICEF)	2)تحسين الاستبقاء والإنجاز (مع الاتحاد الأوربي واليونيسف)	1.3 Enrolment support for basic education (ALP)	1-3. دعم التسجيل في التعليم الأساسي (برنامج التعليم المُسرَّع)
III. Development of infrastructure (with USAID, WB, AFD)	3)تطوير البنية التحتية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية)	1.4 Enrolment support for basic education (NFE)	1-4. دعم التسجيل في التعليم الأساسي (التعليم غير الرسمي)
IV. Professionalisation of teaching workforce (with WB, USAID, AFD)	4)احترافية أفراد الهيئة التعليمية (مع البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الفرنسية للتنمية)	1.1 School rehabiltation and equipment	1-1. إعادة التأهيل المدرسي والتجهيزات المدرسية
		2.1 Textbooks, teaching and learning material for basic education	2-1. الكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلم للتعليم الأساسي
V. Modernisation of school management (with WB, USAID, AFD)	5)تحديث الإدارة المدرسية (مع البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الفرنسية للتنمية)	2.2 Teaching workforce capacity strenghtening	2-2. تعزيز قدرات أفراد الهيئة التعليمية
VI. Achievement, assessment and curriculum development (with WB, UNICEF, AFD)	6)تطوير الإنجاز والتقييم والمنهاج المدرسي (مع البنك الدولي واليونيسف والوكالة الفرنسية للتنمية)	2.3 School readiness and learning for adolescents	2-3. الاستعداد المدرسي والتعلم لليافعين
VII. Citizenship education (with EU, UNICEF)	7)التربية الوطنية (مع الاتحاد الأوروبي واليونيسف)	3.1 Support to institutional development	3-1. دعم التنمية المؤسسية
VIII. ICT in education (with USAID, WB, UNDP, EU)	8)تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم	3.2 Learning outcomes assessments and M&E strengthening	3-2. تقدير نتائج التعلم وتعزيز الرقابة والتقييم

3-3. الإدارة والرقابة في المدرسة والمنح المدرسية	3.3 School-based management and monitoring and school grants		
البرنامج: (1) الوصول المنصف	**Programme: (i) EQUITABLE ACCESS**		
البرنامج: (2) نوعية التعليم والتعلم	**Programme: (ii) QUALITY OF TEACHING AND LEARNING**		
البرنامج: (3) أنظمة التعليم الوطنية	**Programme: (iii) NATIONAL EDUCATION SYSTEMS**	9) الإطار الوطني للمؤهلات (مع المؤسسة الأوربية للتدريب والبنك الدولي) 10) التنمية المؤسسية (مع البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو والاتحاد الأوروبي. (مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي)	**IX. National qualifications framework (with ETF, WB)** **X. Institutional development (with WB, USAID, UNDP, UNESCO, EU)**

2. تحليل الوضع وسياق البرنامج

2-1. الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

منذ بداية الأزمة في شهر آذار عام 2011، أشار تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن عدد القتلى في سوريا بلغ أكثر من 100,000 قتيل، وأن 7,000 من بين هؤلاء القتلى هم من الأطفال.[10] ومع استمرار تدهور الوضع الإنساني داخل سوريا، ومع دخول الأزمة عامها الثالث، ازداد تأثيرها على الدول المجاورة. وإن إحدى أكثر النتائج وضوحاً هو العدد المتزايد من الفارين من الأزمة السورية. وغالباً ما كان هؤلاء النازحون يُشرَّدون داخل سوريا. وهناك أكثر من ستة ملايين شخص مشرد داخل سوريا[11] وأكثر من 2,2 مليون سوري يبحثون عن ملجأ في الدول المجاورة ،وهم الآن بحاجة إلى مساعدة إنسانية. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 3,4 مليون شخص بحلول شهر كانون الأول عام 2013. ويشكل الأطفال نسبة تتجاوز 50 في المئة من هؤلاء السكان النازحين (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية [12] ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[13]).

أعداد النازحين في لبنان: في 27 تشرين الثاني عام2013، كان هناك أكثر من 805,000 نازح سوري مسجل (أو في انتظار التسجيل) في لبنان، مما يجعله أكثر بلد مستقبلٍ لهم في المنطقة. وما زالت أعداد كبيرة من السوريين تعبر الحدود يومياً للبحث عن مأوى. وفي شهر أيلول عام 2013 وحده، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من 56,000 سوري، وكانوا في شهر تشرين الأول أكثر من 50,000. ومع حلول شهر كانون الأول عام2013، من المتوقع أن يصل عدد النازحين السوريين المسجلين في لبنان إلى ما يقارب المليون لاجئ، وهو رقم يعادل نسبة 25 في المئة من مجموع السكان.[14]

لمحات عن النازحين والسكان المتضعفين: إن عدد النازحين السوريين غير القادرين على التسجيل أو غير الراغبين فيه، يزيد في عدد المجموعات الأكثر عرضة للمخاطر: اللبنانيون، والعمال المهاجرون، السوريون، واللاجئون الفلسطينيون النازحون من سوريا واللبنانيون العائدون من سوريا. وقد وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا إلى 47,000 نازح في شهر آب عام 2013، إضافة إلى 436,154 لاجىء فلسطيني وتشير التقديرات إلى أنهم كانوا يقيمون أساساً في لبنان،[15] ومن المتوقع أن يصل عدد العائدين اللبنانيين إلى 49,000 شخص مع نهاية العام 2013.[16]

عدد الأطفال من بين السكان الأكثر عرضة للمخاطر: يُظهر التحليل الديموغرافي أن 53 في المئة من النازحين السوريين المسجلين حالياً هم من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 0-17 سنة (أو ما يقارب من 424,462 طفلاً)، وأن نسبة 42 في المئة منهم هم في سن الدراسة والذين تتراوح أعمارهم ما بين 3-18 سنة (أو ما يقارب من 349,212 طفلاً).[17]

---

[10] http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-toll-passes-100000-peace-meet-prospects-fade.

[11] الجمهورية العربية السورية. يصدر قريباً. نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية (مسودة).

[12] http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-regional-analysis-26-june-2013.

[13] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. *إحصائيات التسجيل اليومي في لبنان*. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.

[14] قدرت الحكومة اللبنانية في شهر مارس 2013 أنه كان هناك مليون سوري في لبنان، آخذة في حسبانها العمال المهاجرين السوريين وأسرهم والأشخاص ذوي الإمكانيات الذين لم يسجلوا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

[15] الأونروا-الجامعة الأمريكية في بيروت 2010. *المسح الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان*.

[16] *خطة الاستجابة الإقليمية الخامسة في سوريا*. من شهر كانون الثاني كانون الأول 2013.

[17] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. *إحصائيات التسجيل اليومي في لبنان*. مستردة في 27 تشرين الثاني 2013 من http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122.

التداخل بين التوزع الجغرافي ومناطق نقاط الضعف: من ناحية التوزّع الجغرافي، وعلى الرغم من أن النازحين السوريين في لبنان مستضافون حالياً في أكثر من منطقة ممسوحة في جميع أنحاء البلاد، فإن غالبيتهم لا تزال تبحث عن مأوى بين المجتمعات المحلية في محافظتي الشمال (30 في المئة) والبقاع (34 في المئة) اللبنانيتين المحرومتين تقليدياً (أنظر الخارطة رقم 2 أدناه).[18] وهناك أيضاً حوالي 400 مخيم غير رسمي في جميع أنحاء لبنان، يستضيف ما تُقدّر نسبته بـ 12,5في المئة من عدد النازحين المسجلين بالإضافة إلى نسبة كبيرة من النازحين غير المسجلين. ويقع 285 مخيماً من هذه المخيمات (أو 77 في المئة) أيضاً في المناطق الهشة والفقيرة (أنظر أدناه).

ويزيد هذا التوزّع الجغرافي للنازحين السوريين من الضغط على المجتمعات المحلية المضيفة الهشة أساساً، ويضعف من قدرتها على التكيّف. وفي عام 2004 اعتُبِر أكثر من ثلث السكان اللبنانيين (28,6 في المئة) فقراء (4 دولارات للفرد في اليوم) وتعيش نسبة 8 في المئة منهم في فقر مدقع (2,40 دولاراً للفرد في اليوم). ويحجب هذا المستوى العام من الفقر الفوارق المناطقية الرئيسية. ففي محافظة الشمال، اعتُبرت نسبة 52,6 في المئة من السكان فقراء، ونسبة 17,8 في المئة منهم يعيشون في فقر مدقع؛ وفي محافظة البقاع، اعتُبرت نسبة 29,4 في المئة فقراء، ونسبة 10,8 في المئة منهم يعيشون في فقر مدقع.[19]

نتيجة لذلك، وبينما استطاعت الغالبية العظمى من النازحين ضمن التدفقات الأولى من سوريا البناء على الدعم الموجود أساساً بسبب صلتي النسب والقربى بين العائلات، خاصة في المناطق الحدودية، فإن الكثيرً من القادمين الجدد ليس لديهم أية بنية داعمة ولم تُترك لهم سوى خيارات قليلة للمأوى والاندماج الاجتماعي، وبالتالي فهم يزيدون الضغط على مضيفيهم.

[18] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. *إحصائيات التسجيل اليومي في لبنان*. مستردة في 11 تشرين الثاني 2013 من http://data.unhcr.org/syrianrefugees/syria.php.

[19] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية. 2008. *توزع الفقر والنمو والدخل في لبنان*.

الخارطة 2: توزع النازحين السوريين في لبنان، (اليونيسف/2013)

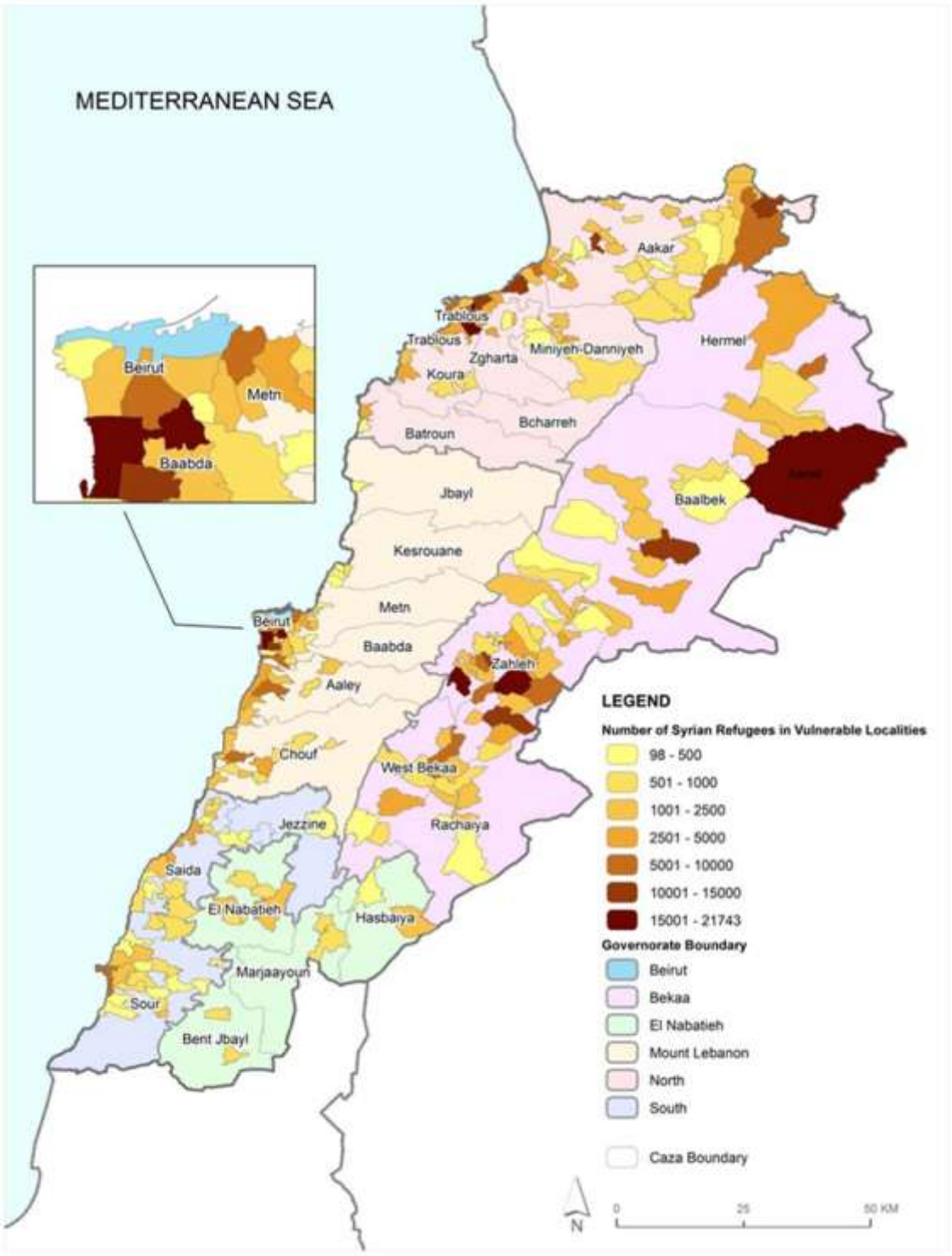

وضع خرائط لمناطق نقاط الضعف: تُظهر خارطة مناطق نقاط الضعف التي وُضعت بالتعاون مع وحدة إدارة المعلومات التابعة لمكتب رئيس مجلس الوزراء اللبناني، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توزّع اللبنانيين الفقراء والنازحين السوريين المسجلين على مستوى المناطق الممسوحة (باستخدام أحدث بيانات الفقر اللبنانية ومعلومات تسجيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين). وتزيد العلاقة بين النسبة العالية للنازحين والنسبة العالية للمجتمعات المحلية

المضيفة الهشة من ضعف المنطقة الممسوحة. وهناك 250 منطقة هشة (من بين المناطق اللبنانية البالغ عددها 1577 منطقة)،[20] معظمها في محافظتي الشمال والبقاع، وتغطي هذه المناطق نسبة 85 في المئة من النازحين السوريين المسجلين وأكثر من نسبة 68 في المئة من اللبنانيين الفقراء (انظر الخارطة 3 أدناه).[21]

الخارطة 3: نقاط الضعف (اليونيسف/2013)

[20] تم استخدام مؤشر مركب لتركز السكان الأكثر عرضة للمخاطر والنازحين المسجلين لتحديد خمسة أخماس من مناطق الضعف. واستندت البيانات اللبنانية على دراسة الفقر عام 2004 وتقديرات مجلس الإنماء والإعمار لعدد السكان على مستوى المنطقة المحلية وبيانات النازحين من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 30 نيسان عام 2013. انظر اليونيسف. 2013. العدالة في العمل الإنساني.

[21] هذه الخرائط هي تدخلات توجيهية مبرمَجة تعود بالفائدة على المجتمعات المحلية المضيفة وعلى النازحين على حد سواء.

الاقتصاد: تباطأ الاقتصاد اللبناني بفعل الأزمة السورية، مما أثر بشكل كبير على اللبنانيين الأكثر عرضة للمخاطر. فقد انخفض النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2,9 نقطة مئوية في كل سنة من الأزمة، وقُدِّر حالياً بنسبة 1,5 في المئة في العام 2013.[22] وقد أثّرت الأزمة السورية بشكل كبير على السياحة، بانخفاض عدد الزوار الوافدين بنسبة بلغت 17,5 في المئة من 2011 إلى 2012.[23] وتسبّب إغلاق الحدود بانخفاض استيراد السلع السورية، التي عادة ما تكون أرخص من نظيراتها اللبنانية. وكذلك أثّر تدفّق السوريين على سوق العمالة المؤقتة، مما تسبّب في انخفاض وصل إلى نسبة 60 في المئة من الأجور اليومية (مع زيادة المنافسة على العمل) مما يعني أن كل أسرة تحصل على عدد أقل من أيام العمل في كل شهر.[24] وزادت زيادة الأسعار المترافقة مع انخفاض الدخل من ضعف الأسر اللبنانية بشكل كبير. وقد أُرغِم ما يُقدر بـ 170,000 لبناني على الوقوع في براثن الفقر نتيجة الأزمة.[25]

تقديم الخدمات: تواجه الخدمات العامة الضغوط بسبب الزيادة المفاجئة والكبيرة في الطلب الناجمة عن تدفق النازحين السوريين. وفي جميع الخدمات العامة الأساسية، يتم حالياً تلبية الزيادة في الطلب جزئياً عن طريق تخفيض وصول الخدمات العامة وجودتها. وتشير التقديرات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى زيادة النفقات بمبلغ 1,6/1,4مليار دولار لاستعادة إمكانية الوصول بنوعية الخدمات العامة إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة السورية.[26]

السلام والأمن: وأخيراً وليس آخراً، تهدّد الأزمة السورية الاستقرار الداخلي الهش في لبنان بتغييرها السريع للملامح الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد. ويزيد كون معظم النازحين فقراء في تضخم الخمس الاقتصادي الأكثر فقراً في لبنان. وقد قام بعضهم بنقل التوترات معهم عبر الحدود، وفجروا النزاعات مع المجتمعات اللبنانية والتي كانوا يؤججونها أحياناً بالخطابات النارية. ومما يؤجج هذا التوتر المفاهيم المتعلقة بالانحياز في تقديم المساعدات، والمخاوف من "سرقة" الوظائف اللبنانية، والاضمحلال الملموس في الخدمات العامة.[27] ويهدّد السياق الأمني الهش للغاية بالتصعيد المفاجئ للعواقب الإنسانية، لاسيما في المناطق الحدودية مثل عرسال.

2-2. قطاع التعليم

كان لبنان قبل الأزمة يواجه الكثير من التحديات في توفير التعليم. وأكثر ما يلفت النظر هو المستوى المنخفض لما يوفره القطاع العام، الذي لا يلبي سوى نسبة 30 في المئة من حاجة الطلاب اللبنانيين ويخدم المناطق والجماعات المحلية ذات المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر فقراً (التي وُصِفت أعلاه بالمناطق الهشة التي تغطي الفقراء اللبنانيين والنازحين السوريين). وهذا

---

[22] البنك الدولي. 2013. *لبنان: تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للنزاع السوري.*

[23] وزارة السياحة. 2013. *مجموع الوافدين حسب الجنسية للفترة الواقعة ما بين 2011–2012. مستردة في 11 تشرين الثاني عام 2013 من* http://mot.gov.lb/Content/uploads/Publication/130116035955540~TOTAL%20ARRIVALS%20FIX%202011-%202012%20(3).pdf.

[24] منظمة أنقذوا الطفولة ولجنة الإنقاذ الدولية. 2012. *تقييم سبل العيش: النازحون السوريون في لبنان.*

[25] منظمة أنقذوا الطفولة ولجنة الإنقاذ الدولية. 2012. *تقييم سبل العيش: النازحون السوريون في لبنان.*

[26] البنك الدولي. 2013. *لبنان: تقييم الأثر الاقتصاديوالاجتماعي للازمة السورية.*

[27] البنك الدولي. 2013. *رصد الاقتصاد اللبناني: وطأة الأزمة السورية.*

يجعل من حالة لبنان دولة ذات دخل متوسط بنسبة مرتفعة، لاسيما خلال الأزمة الحالية من حيث تأكيدها على العلاقة القوية بين الفقر والنزاع، والضغوط المتزايدة على نظام تعليم عام محدود ومنخفض الموارد يحتاج إلى التصدي لهما.

النظام المدرسي في لبنان: يتميّز نظام التعليم اللبناني بثلاثة أنواع من المدارس: الرسمية، والخاصة المجانية ، والخاصة. ويعمل القطاعان العام والخاص بالطرق المتوازية بدلاً من الطرق المكمّلة.[28] وعلى الرغم من أن المدارس الرسمية والخاصة متساوية في العدد تقريباً (1,365 مدرسة رسمية، و1,442 مدرسة خاصة وخاصة مجانية)، ولا يتمثّل التعليم الرسمي سوى بنسبة 29,2 في المئة من الطلاب المسجلين في نظام التعليم اللبناني.[29] ولا يمثّل التعليم الرسمي سوى نسبة 19 في المئة من خدمات رياض الأطفال مقارنة مع نسبة 66 في المئة في القطاع الخاص غير المجاني، ونسبة 15 في المئة في المدارس الخاصة المجانية.[30] وتقع غالبية المدارس الرسمية في المناطق الأكثر هشاشة الـ250 المذكورة أعلاه.

أنواع المدارس في لبنان

المدارس الرسمية المجانية: التعليم في هذه المدارس مجاني، ولكن هناك بعض الرسوم التعليمية التي هي من أجل التسجيل والكتب المدرسية واللباس المدرسي الموحد والنقل والطعام.

المدارس الخاصة المجانية المذهبية: هي مدارس مجانية بشكل عام توفرها منظمات غير ربحية عادة ما تكون تابعة دينياً. بعضها تدعمها الدولة (شبه خاصة) لكل طالب مسجل (بحد أقصاه 600 طالب لكل مدرسة). وينبغي على المدارس المدعومة أن لا تطلب رسوماً من الأُسر كما ينبغي عليها استخدام المنهاج الدراسي اللبناني، على الرغم من أنه ليس لدى وزارة التربية والتعليم العالي نظام رقابة لتنظيم ذلك.

المدارس الخاصة غير المجانية: هي مدارس تطلب رسوماً مرتفعة عادة وتوفرها منظمات ربحية. ويمكنها تدريس منهاج دراسي محدد وليس لوزارة التربية والتعليم العالي رقابة تُذكر عليها.

مدارس الأونروا: تلبي هذه المدارس أساساً احتياجات الأطفال الفلسطينيين في المرحلة الابتدائية، وهي مجانية وتدرس المنهاج اللبناني. وبسبب ندرة توافر المدارس الثانوية العامة، بدأت الأونروا مؤخراً بتوفير التعليم الثانوي.

المدرّسون في لبنان: لا يمثل القطاع الرسمي سوى نسبة 43,8 في المئة من المدرّسين العاملين والذين بلغ عددهم 88,413 مدرّساً في عام 2009–2010.[31] ووفقاً لإحصائيات وزارة التربية والتعليم العالي، هناك أعداد كافية من المدرّسين في لبنان. وعلى الرغم من أن النسبة الوطنية هي 7,4 طالباً لكل مدرّس في المدارس الرسمية،[32] تحجب هذه الإحصائيات التفاوت المناطقي. ويتطلب تأهيل المدرّس شهادة جامعية مدتها أربع سنوات، فالطريقة التي يصبح فيها المدرّسون "مؤهلين" تحدّ من جودة التدريس، لأن المهارات اللغوية في اللغتين الفرنسية والإنجليزية (اللتين هما اللغتين الرئيسيتين لتدريس مواد مثل الرياضيات والعلوم واللغات الأجنبية الرئيسية في لبنان) تحتل رأس قائمة المجالات التي تحتاج إلى الاهتمام. ويمثل وضع سياسة قوية لتدريب وتوظيف ورقابة المدرّسين واحدة من الإصلاحات ذات الأولوية في خطة تطوير قطاع التعليم.

---

[28] وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2010. *الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية*.

[29] المركز التربوي للبحوث والإنماء. 2011–2012. *النشرة الإحصائية السنوية*.

[30] اليونيسف، يصدر قريباً. *التعليم للأطفال واليافعين في لبنان: (مسودة) تحليل للوضع يستند إلى حقوق الإنسان، ويركز على العدالة*.

[31] المركز التربوي للبحوث والإنماء. 2011–2012. *النشرة الإحصائية السنوية*.

[32] المركز التربوي للبحوث والإنماء. 2011–2012. *النشرة الإحصائية السنوية*.

الإنفاق على التعليم: من الناحية التاريخية، يُعتبر الإنفاق على التعليم العام في لبنان أقل بكثير من المعدلات العالمية والإقليمية،[33] مما يؤثر سلباً على فرص تعليم أطفال الأسر ذات الدخل المنخفض. وإن أكثر من ثلث المباني المدرسية الرسمية في لبنان لا تملكها الدولة، حيث تستأجر وزارة التربية والتعليم العالي أكثر من 400 مدرسة، ما يزيد أعبائها المالية. وإن التعليم مجاني، مع أن الأسر لا تزال تدفع رسوماً تعليمية من أجل التسجيل والكتب المدرسية واللباس المدرسي الموحّد والنقل والطعام. وإن التعليم الخاص مدفوع الرسوم ومجاني ، وجدير بالذكر أن التعليم الخاص المجاني، المدعوم من الحكومة، تقدّمه منظمات طائفية غير ربحية ويقتصر على تعليم رياض الأطفال والتعليم الأساسي تدعمها الحكومة بشكل كبير.[34]

الوصول والمساواة قبل الأزمة: ظل الوصول إلى التعليم الأساسي مستقراً إلى حدٍ ما وبنسبة تزيد على 90 في المئة طوال العقد الماضي. ويشير المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2009 إلى أن نسبة الحضور الفعلي في المدارس الابتدائية عالية، حيث بلغت 99,2 في المئة على المستوى الوطني، مع القليل من التفاوت بين المناطق. وتنخفض نسبة الحضور الفعلي للأطفال في سن الدراسة الثانوية إلى 85,2 في المئة، بينما هي الأدنى في محافظة الشمال ، حيث يمكن أن تصل إلى نسبة 75,6 في المئة في بعض المناطق مثل عكار. وعلى المستوى الوطني ثمة ما يقرب من نسبة 5 في المئة من الأطفال الذين هم في سن الدراسة الثانوية لا يزالون في مرحلة التعليم الأساسي. ويتحقق التكافؤ بين الجنسين في مستوى الحضور في المرحلة الابتدائية في حين أن حضور الإناث في المرحلة الثانوية أعلى، وتمخّض عن ذلك مؤشر تكافؤ بين الجنسين بمقدار 1,1. وتظهر في محافظتي الشمال والبقاع على وجه الخصوص فجوة كبيرة بين الجنسين لصالح الإناث، لأن الذكور يبدأون العمل في سن مبكرة، وبينما تميل المساواة بين الجنسين قليلاً لصالح الإناث، فإن التفاوت حسب المناطق الجغرافية على مستوى المناطق والوضع الاجتماعي والاقتصادي هو أكثر وضوحاً.

التعلّم والمساواة قبل الأزمة: يظهر التفاوت بين المدارس الرسمية والخاصة وبين المناطق واضحاً أكثر فيما يتعلق بالتعليم. فالمدارس الرسمية تُظهِر نتائج أكاديمية أكثر انخفاضاً في التقييمات الدولية والوطنية. وكان مستوى طلاب المدارس الرسمية أقل بنسبة 10 في المئة من مستوى طلاب المدارس الخاصة في نتائج دراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم لعام 2011 التي صنّفت لبنان في المرتبة 25 من أصل 42 دولة في مادة الرياضيات في الصف الثامن وفي المرتبة 39 من أصل 42 في مادة العلوم في الصف الثامن. وبينما تُظهر البيانات الرسمية الوطنية زيادات على مدى السنوات القليلة الماضية في نتائج شهادة البريفية (الصف التاسع)، كانت نتائج القطاع العام أيضاً أكثر انخفاضاً (نسبة 55 في المئة مقارنة بنسبة 74 في المئة للمدارس الخاصة). وتُظهر معدلات الرسوب التي تُعتبر أحد المؤشرات البديلة بالنسبة للتعليم تفاوتاً واضحاً حسب المحافظة/المنطقة وحسب المستوى. وبلغ معدل الرسوب على المستوى الوطني نسبة 18,2 في المئة عام 2010–2011 بينما تراوحت معدلات الرسوب في الدورة الأولى من نسبة 3,5 في المئة في محافظة النبطية إلى نسبة 15,2 في المئة في محافظة الشمال.[35]

جودة التعليم العام باعتبارها سبباً رئيسياً للتسرّب: على الرغم من الزيادة في عدد المدارس الرسمية ومحاولة وزارة التربية والتعليم العالي تحسين جودة التعليم والتعلّم، لا يزال الأهل يختارون إرسال أطفالهم إلى المدارس الخاصة (إذا كانوا يستطيعون ذلك)،

---

[33] الجمهورية اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2010. *الأهداف الإنمائية للألفية في لبنان: تقرير مؤقت عن سير العمل عام 2010.*

[34] وزارة التربية والتعليم العالي. 2004. *خطة العمل الوطنية من أجل العلم للجميع 2004–2015.*

[35] الجمهورية اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2010. *الأهداف الإنمائية للألفية في لبنان: تقرير مؤقت عن سير العمل عام 2010.*

وتواصل نسبة الطلاب المسجلين في المدارس الرسمية بالانخفاض بسبب التصوّر أن جودة التدريس في هذه المدارس هي أقل. وتساهم زيادة التوترات في البيئة المدرسية الرسمية والمجتمعات المحلية المحيطة في زيادة عدد تسرب الطلاب اللبنانيين من المدارس الرسمية.[36] كما يواصل العنف القائم على أساس الجنس والزواج المبكر ارتفاعه أيضاً في معظم المجتمعات المحلية الأكثر هشاشة.

وبشكل عام، على الرغم من تنقيح المناهج الدراسية وتعزيز طرق المشاركة في غرفة الصف والتعلّم الذي يركّز على الطفل، لا تزال الطرق التدريسية تلقينية إلى حدٍ كبير ومرتكزة على المناهج الدراسية، دون أي تغيير يُذكر على دور القيادة المدرسية. وعلى الرغم من بذل الجهود الكبيرة لإعادة تأهيل المدارس الرسمية في كافة أنحاء البلاد، فإننا نجد خللاً في البنية التحتية،[37] وفي مرافق المياه والصرف الصحي. وتُظهِر دراسة أجريت في عام 2011 أن نسبة 78 في المئة من المدارس الرسمية كان بامكانها الوصول إلى شبكات المياه المنقولة بالأنابيب وهناك ما معدله 25,3 طالباً لكل دورة مياه في تلك المدارس دون تفريق بين الجنسين، ولكن مع وجود تفاوت واضح بين المناطق.[38] وتُظهِر الخارطتان 4 و5 أدناه العلاقة بين المدارس التي لديها مرافق مياه وصرف صحي سيئة والمناطق الهشة الـ250 في محافظتي الشمال والبقاع (الخارطة 3)

[36] تي. مجلي وآخرون. *تحت وطأة الضغوط: تأثير أزمة النازحين السوريين على المجتمعات المحلية المضيفة في لبنان.*

[37] اليونيسف، يصدر قريباً. *التعليم للأطفال واليافعين في لبنان: (مسودة) تحليل للوضع يستند إلى حقوق الإنسان، ويركز على العدالة.*

[38] مشروع "دراستي". 2011. *دراسة.*

الخارطة 4: المدارس الرسمية والمياه المنقولة بالأنابيب

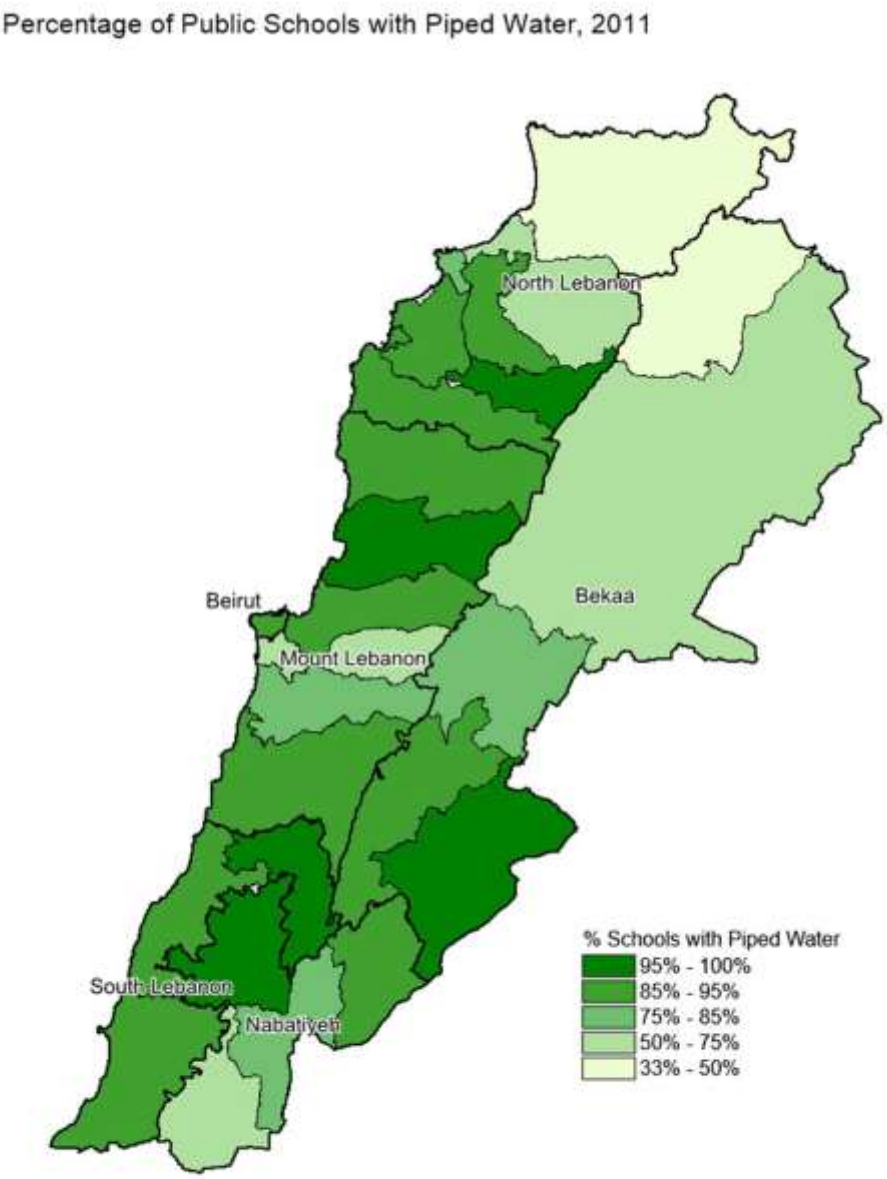

النسبة المئوية للمدارس الرسمية التي لديها مياه منقولة بالأنابيب، 2011

% مدرسة لديها أنابيب مياه

المصدر : دراسة "مشروع دراستي" 2011

Percentage of Public Schools with Piped Water, 2011

% Schools with Piped Water

Source: Dirasati survey 2011

الخارطة 5: المدارس الرسمية والصرف الصحي

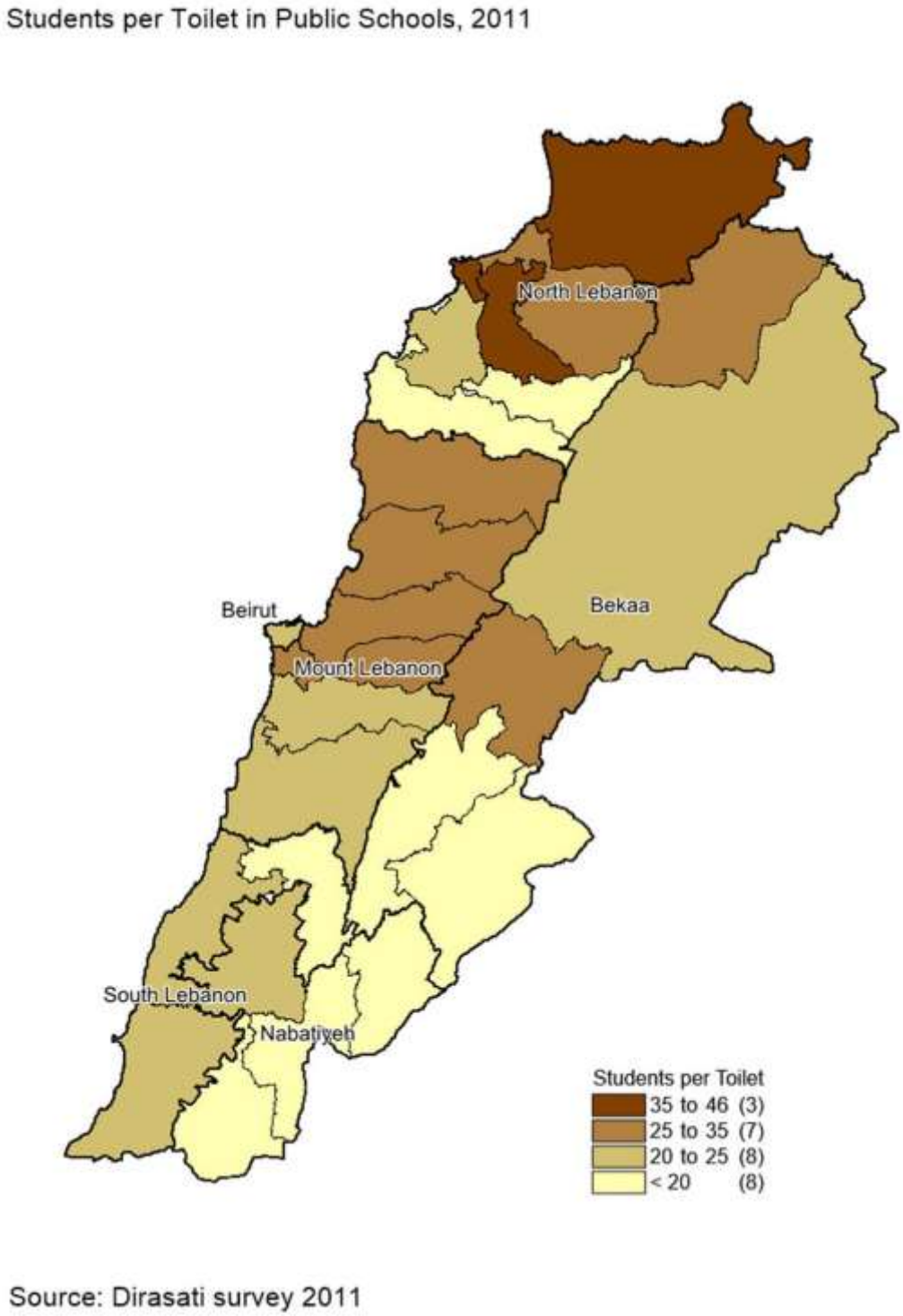

Students per Toilet in Public Schools, 2001

Source: Dirasati survey 2011

عدد الطلاب لكل دورة مياه في المدارس الرسمية

المصدر : دراسة "مشروع دراستي" 2011

الأزمة في أعداد الطلاب:[39] عام 2012، أصدرت وزارة التربية والتعليم العالي مذكرة تطلب فيها من جميع المدارس تسجيل الطلاب السوريين بصرف النظر عن وضعهم القانوني وبإلغاء رسوم المدرسة والكتب. ونظراً لإقفال باب التسجيل للعام الدراسي 2012–2013، دعمت وزارة التربية والتعليم العالي بالتعاون مع اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نحو 40 ألف طفل لاجئ للدخول في نظام المدارس الرسمية.[40] وقد تم تسجيل الأطفال النازحين في أكثر من 980 مدرسة لبنانية. غير أنه على الرغم من كل الجهود التي بذلتها وزارة التربية والتعليم العالي والجهتان المشاركتان، ظل معدل تسجيل الأطفال النازحين السوريين منخفضاً جداً في أوساط النازحين المسجلين بنسبة بلغت 38 في المئة للأطفال الذين هم في سن الدراسة الابتدائية وأقل من 2 في المئة في المرحلة الثانوية خلال العام الدراسي 2012–2013.[41]

الأعداد (تشرين الثاني 2013)

الأطفال اللبنانيون الذين هم في سن الدراسة (5–14): 713,455

الأطفال السوريون الذين هم في سن الدراسة (5–14): 260,000 في عام 2013 (على أساس تقدير أن هناك مليون سوري في لبنان)؛ و**390,000** في عام 2014 (على أساس تقدير أن هناك مليون ونصف المليون سوري في لبنان)

الأطفال اللبنانيون في المدارس الرسمية (6–14): 201,021

الأطفال السوريون في المدارس (5–14): 51,805

والأهم من ذلك، من المتوقع أن يكون عدد الأطفال السوريين الذين هم في سن الدراسة للعام الدراسي 2013–2014 أكثر من 300,000 طفل (في المرحلتين الأساسية والثانوية). ويتجاوز هذا الرقم مجموع الأطفال اللبنانيين في المرحلتين الأساسية والثانوية (275,000 طفل) والذين هم مسجلون حالياً في المدارس الرسمية، وهو تقريباً عشرة أضعاف عدد الطلاب السوريين الذين تمّ تسجيلهم خلال العام الدراسي السابق 2012–2013.

ويدخل معظم الأطفال السوريين المدارس في المناطق، المحرومة أساساً، وقد أدى التدفق إلى الاكتظاظ (26 إلى 35 طالباً في الصف)، وخاصة في المناطق الريفية في طرابلس. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسب أكثر في المناطق التي نزح إليها العدد الكبير من السوريين مثل عكار في محافظة الشمال. ومع أن عبء وازدياد الحاجة إلى الموارد لاستيعاب الأطفال السوريين في التعليم يقعان على كاهل القطاع العام، فإن هذا يؤثّر سلباً على قدرة وزارة التربية والتعليم العالي للمضي قدماً في خططها الإصلاحية. وقد أوقفت الأزمة الرد المحلي على عدم المساواة وعدم الكفاءة في النظام التعليمي اللبناني، بالإضافة إلى أن المخاطر البنيوية الموجودة أساساً تُفاقم الأزمة.

---

[39] تعكس الأعداد الموجودة في المربع أحدث الأرقام وهي تستند إلى ما يلي: اليونيسف، يصدر قريباً. *التعليم للأطفال واليافعين في لبنان: (مسودة) تحليل للوضع يستند إلى حقوق الإنسان، ويركز على العدالة*؛ معهد اليونسكو للإحصاء. 2013. *المؤشرات الرئيسية (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)* (تشير البيانات إلى عام 2011)؛ اليونيسف ومنظمة أنقذوا الطفولة. 2012. *تقييم الاحتياجات المستعجلة للتعليم للأطفال السوريين النازحين في المدارس والمجتمعات المضيفة والأماكن الآمنة*؛ التقديرات المستندة إلى الحكومة اللبنانية وخطة الاستجابة الإقليمية السادسة.

[40] تم تسجيل 15.000 طالب سوري آخرين في المدارس الخاصة خلال العام الدراسي 2012–2013 وفقاً للتقارير الميدانية للفريق العامل في قطاع التعليم.

[41] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون النازحين واليونيسف. يصدر قريباً. (مسودة) *تقييم الاحتياجات المشتركة للتعليم للأطفال السوريين النازحين في المدارس والمجتمعات المضيفة والأماكن الآمنة*. وتعزى النسبة المئوية المنخفضة على مستوى المدارس الثانوية إلى القيود القانونية والأكاديمية على التسجيل في التعليم الثانوي وكذلك إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي ترغم الأطفال الأكبر سناً على العمل.

الأطفال الذين هم خارج المدرسة والمتسربون: هناك عدد كبير من الأطفال النازحين هم حالياً خارج المدرسة، والعدد الكبير منهم لم يلتحقوا بها منذ أكثر من عامين. ويبقى العدد متساوياً بين الجنسين. في الواقع، فإن نسبة تسجيل الإناث أعلى لأنّ الذكور ملزمون بالبحث عن عمل لدعم عائلاتهم، ومع معدلات الاستبقاء متساوية حالياً ولكن يتزايد إرغام الإناث على ترك المدرسة بسبب الزواج المبكر أو بفعل قلق الوالدين على سلامتهن من الاعتداء والاستغلال الجنسيين. وخلال العام الدراسي 2011–2012، تسرّب ما نسبته 70 في المئة من الطلاب السوريين من المدرسة قبل نهاية العام الدراسي.[42] وإن معدلات الرسوب بين الأطفال السوريين هي ضعف المعدل الوطني للأطفال اللبنانيين.

الأطفال الذين هم خارج المدرسة والمتسربون

الأطفال اللبنانيون الذين هم خارج المدرسة والمتسربون (6–14): 46,437

الأطفال السوريون الذين هم خارج المدرسة والمتسربون (5–14): 208,195

معدل تسرب اللبنانيين (2012): 15 في المئة

معدل تسرب السوريين (2011–12): 70 في المئة

وتشمل العقبات التي تحول دون وصول الأطفال النازحين السوريين للتعليم عدم قدرة العديد من أسرهم على تحمّل التكاليف الباهظة للنقل والرسوم المدرسية الأخرى؛ ومتطلبات المنهاج الدراسي المتعلقة بتعليم اللغة الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية)؛ والاختلاف في المناهج وطرق التدريس؛ وإعادة الاندماج؛ وانتشار التمييز والتوترات الاجتماعية في المدارس؛ وعدم وجود الدعم النفسي/الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، لا يمكن للطلاب السوريين الذين لا يحملون وثائق تعليم من بلدهم التقدم للامتحانات الرسمية ولا يحصلون سوى على وثائق إتمام المنهاج، مما يمنعهم من مواصلة التعليم في مراحل أعلى من مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.

ومن ناحية أخرى، ازداد التسرّب بين الأطفال اللبنانيين في التعليم الأساسي بنسبة 9,5 في المئة في العام 2011[43] إلى نسبة 15 في المئة في العام 2012.[44] ويحدث تدفق النازحين في تلك المدارس التي كانت تلبي أساساً احتياجات السكان اللبنانيين الأكثر عرضة للمخاطر والتي هي بالتالي أقل استعداداً للتعامل مع الأزمة، مما يزيد حالات عدم المساواة القائمة ويفاقمها ويزرع البذور لحالات عدم مساواة جديدة.

الضغوط على المدرسين: هناك ضغوط هائلة على المدرسين في القطاع العام وعلى قدرتهم على تزويد الطلاب بالتعليم الكافي، لاسيما في البيئات الصفية المكتظة، وتلبيتهم للمتطلبات الإضافية للطلاب السوريين المحتاجين للتعلّم والرعاية. وعلى الرغم من أن هناك بعض التدريب المخصص على الأساليب التربوية، وإدارة غرفة الصف، والدعم النفسي/الاجتماعي، فإن المدرسين على وجه العموم غير مهيئين بشكل جيد للتعامل مع الاحتياجات الجديدة.

---

[42] اليونيسف ومنظمة أنقذوا الطفولة. 2012. *تقييم الاحتياجات المستعجلة للتعليم للأطفال السوريين النازحين في المدارس والمجتمعات المضيفة والأماكن الآمنة*. ولم تؤكد وزارة التربية والتعليم العالي بعد المستوى الفعلي للتسرب خلال العام الدراسي الحالي ولكن تحليل اليونيسف الأولي المأخوذ من 200 مدرسة حكومية تستفيد من التدخلات التعليمية في حالات الطوارئ في جميع أنحاء لبنان أشار إلى أن معدلات التسرب خلال العام الدراسي 2012–2013 هي أقل بكثير بنسبتها البالغة 10 في المئة. ويعزى هذا الانخفاض إلى عدد من التدخلات التعليمية والاجتماعية النفسية التي توفرها وزارة التربية والتعليم العالي بدعم من اليونيسف وشركائها والمجتمع الإنساني الأوسع للطلاب والمدارس. تحليل اليونيسف الأولي مقدم من جامعة البلمند (شريك اليونيسف المنفذ) عن 200 مدرسة.

[43] معهد اليونسكو للإحصاء. 2013. *المؤشرات الرئيسية (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)* (تشير البيانات إلى عام 2011).

[44] اليونيسف ومنظمة أنقذوا الطفولة. 2012. *تقييم الاحتياجات المستعجلة للتعليم للأطفال السوريين النازحين في المدارس والمجتمعات المضيفة والأماكن الآمنة*.

وتشير التقارير المستندة إلى الدراسات الميدانية إلى أن المدرّسين في بعض المدارس التي تضم أعداداً كبيرة من الطلاب السوريين، يتخلّون عن اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغتي تعليم لتخفيف معدلات الرسوب والتسرب، وهذا يهدّد بانخفاض الجودة في القطاع العام، حيث تم الاعتراف بأن الضعف النسبي في اللغات الأجنبية يشكّل مصدراً للقلق. ومن المرجّح أن تجعل ممارسات العقاب الجسدي القائمة على العنف وسيلة يلجأ إليها المدرّسون الذين يكافحون من أجل التكيّف بصورة متزايدة. وأظهر تقييمٌ للاحتياجات أجرته اليونيسف عام 2012 أن نسبة حوادث العنف في غرفة الصف هي 70,4في المئة.[45] وقد بلّغ الأطفال السوريون عن معاناتهم من العنف اللفظي والجسدي من المدرّسين والطلاب، كما أن تقارير العنف القائم على أساس الجنس آخذة بالارتفاع.

التأثيرات على البنية التحتية المدرسية: وهناك تأثير آخر يتمثل في الاستخدام المتزايد لمرافق البنى التحتية المدرسية بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى المواد والصيانة، مع وجود فجوات كبيرة متعلقة بمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس والتجهيزات المدرسية والكتب المدرسية.[46] وقد تم تحديد حوالي 700 مدرسة رسمية في المناطق الهشة الـ250 فيها العدد الكبير من الطلاب النازحين السوريين،[47] الأمر الذي ساهم في الإستهلاك الكثيف للبنى التحتية والأثاث والتجهيزات المدرسية.

[45] من عينة هادفة مأخوذة من 27 مدرسة. اليونيسف ومنظمة أنقذوا الطفولة. 2012. *تقييم الاحتياجات المستعجلة للتعليم للأطفال السوريين النازحين في المدارس والمجتمعات المضيفة والأماكن الآمنة.*

[46] اليونيسف ومنظمة أنقذوا الطفولة. 2012. *تقييم الاحتياجات المستعجلة للتعليم للأطفال السوريين النازحين في المدارس والمجتمعات المضيفة والأماكن الآمنة.*

[47] اليونيسف. 2013. العدالة في العمل الإنساني.

3- مكوّنات البرنامج والميزانية

يكمن الهدف الكلي من البرنامج في ضمان قدرة الأطفال الأكثر عرضة للمخاطر من طلاب المدارس (3-18 سنة) والمتأثرين بالأزمة في الحصول على فرص تعلم ذات جودة في بيئة آمنة ومحصّنة. يستهدف البرنامج ما يقرب من 413,000طفل سوري ولبناني سنوياً اعتباراً من العام 2014 لمدة ثلاث سنوات. بُني هذا الرقم على تقدير الاحتياجات الفعلية في شهر كانون الأول عام 2013. ويمثل أيضاً الأهداف التي رسمتها اليونيسف والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في خطة الاستجابة الإقليمية السادسة. **ارتفع عدد الأطفال المستهدفين على مدى السنوات الثلاث من عمر البرنامج من 360,000 طفل في السنة الأولى إلى 470,000 في ثلاث سنوات.**

يتألف البرنامج من رزمة متكاملة ترتكز على ثلاثة مكونات تم توضيحها بالتفصيل في عشرة مكونات فرعية. المكونات الثلاثة الرئيسية للبرنامج هي:

1) ضمان الحصول المتكافىء على الفرص التعليمية.
2) تحسين نوعية التعليم والتعلّم.
3) تعزيز أنظمة وسياسات ورقابة التعليم الوطني.

هناك عدة استراتيجيات رئيسية ترسم معالم مكونات البرنامج. تركّز الاستراتيجية الأولى على المناطق الهشة، وتعنى بمؤازرة نسبة عالية من الأطفال اللبنانيين الأكثر عرضة للمخاطر والنازحين السوريين التي تهيمن فيها الخدمات الحكومية على تقديم التعليم. من واقع البيانات التي تم إتمامها مؤخراً بشأن إجراءات تحديد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر الوارد ذكرها في الفصل الثاني، يستهدف البرنامج 250 منطقة ممسوحة والتي تصنّف من أكثر المناطق الهشة في لبنان، إذ تستضيف 85 في المائة من النازحين المسجلين وأكثر من 68 في المائة من الفئات اللبنانية الأكثر عرضة للمخاطر. يرمي استهداف هذه المناطق إلى زيادة الاستثمارات لحدها الأقصى ورفع مستوى التنسيق. ثانياً، سيتم تعزيز القدرة الاستيعابية للقطاع العام من خلال زيادة نسبة المدرسين لعدد الطلاب في فترة دوام العمل الأول وطرح فترة دوام عمل ثانٍ. ثالثاً، والأكثر أهمية، سيتم طرح سلسلة واسعة من فرص التعلم غير الرسمية وتعزيزها من أجل زيادة قدرة الوصول إلى المناطق التي يصعب بلوغها إلى الحد الأقصى، ما يسمح بإجراء عملية تحوّل سلِسة باتجاه التعليم الرسمي.

الميزانية الكلية للبرنامج 634 مليون دولار أمريكي

يقدّم هذا الفصل لمحة عامة عن المكونات الثلاث الرئيسية والمكونات الفرعية العشر للبرنامج. يطرح القسم 3-1 المبررات وراء كل مكوّن رئيسي مقترح في البرنامج. ويقدم القسم 3-2 نطاق تغطية البرنامج. أما القسم 3-3 يعنى بتحليل استجابات البرنامج على نحو مفصل، ويحدد نقاط الوصل والترابط مع الاستجابة الإنسانية الحالية وخارطة طريق البنك الدولي الرامية إلى تحقيق الاستقرار بالإضافة إلى خطة تطوير قطاع التعليم. يقدم القسم 3-4 موجزاً عن الميزانية. أخيراً يستعرض القسم 3-5 إطار عمل الرقابة على البرنامج.

3-1 المبررات

لكل من مكوّنات البرنامج الثلاثة المبررات المنطقية الخاصة بها، لكنها مرتبطة فيما بينها بصورة لصيقة، وتسهم مجتمعة في تحقيق الهدف الكلي المحدد لهذا البرنامج.

المكون 1: ضمان الحصول المتكافىء على الفرص التعليمية

يرتكز هذا المكوّن على إعادة تأهيل المدارس وتجهيزها ودعم كلفة التسجيل (الرسوم) لبرامج التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي وبرنامج التعليم المُسرَّع.

بهدف العودة إلى مستوى جودة البنى التحتية (أو مستوى محسّن) ما قبل الأزمة وزيادة قدرة القطاع العام على ضم أعداد إضافية من الطلاب، هناك حاجة مستعجلة لإعادة تأهيل وتجهيز المدارس الرسمية في المناطق الضعيفة الـ250. ويشمل ذلك مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة التي كان غيابها، على وجه التحديد، هو حجر العثرة الذي يقف أمام استبقاء الإناث في المدارس الرسمية[48].

هناك حاجة أيضاً للاستثمار من ناحية طلب توفير التعليم، وإزالة العقبات الاقتصادية التي تقف في طريق هذا الهدف من منظور الأسرة، إذ تقف معظم الأسر المستهدفة في المناطق الممسوحة الـ250 عاجزة عن تحمل تكاليف إرسال أطفالها إلى المدارس حتى للمدارس الرسمية المجانية لأن الأمر يتطلب بعض التكاليف المترتبة عن التسجيل والكتب والملابس المدرسية والمواصلات والغذاء. تم تحديد تكاليف النقل والمواصلات إلى المدارس على وجه الخصوص في التقييمات السابقة بوصفها إحدى العقبات الأساسية لحصول الأطفال السوريين واللبنانيين الأكثر عرضة للمخاطر على التعليم. ينضوي توسيع فرص الحصول على التعليم على تكاليف إضافية من القطاع العام. في هذا الخصوص، في العام 2010 قدرت الوزارة التكلفة السنوية لتعليم طفل واحد في المرحلة الأساسية بمبلغ 1,300 [49] دولار أمريكي، وبلغت تقديرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية للطفل الواحد2,200[50] دولار أمريكي. **علماً أن وزارة التربية والتعليم العالي تستثمر بشدة استيعاب أعداد إضافية من الأطفال في نظامها من خلال الصفوف المدرسية في دوامي العمل الأول والثاني، إلا أنه من المتعذر استدامة هذا الوضع دون الحصول على دعم مالي.**

تبرز نفس المبررات بالنسبة للأطفال الذين يحصلون على التعليم غير الرسمي. نظراً لشدة الضغوط على القطاع العام واحتياجات النازحين واختلاف نقطة البداية لكل منهم. تمّ وضع برامج تعليم إضافية خارج نطاق القطاع العام كإجراء مؤقت حتى تصبح وزارة التربية والتعليم العالي قادرة على مساندة جميع الأطفال السوريين وفقاً لنظام التعليم الرسمي. وفقد أكثر الأطفال السوريين أشهراً وسنوات من التعليم،لذلك لا بد من التركيز على دعم إعادة اندماجهم في التعليم الرسمي لتفادي ضياع جيل كامل. وجاء توسيع

[48] اليونيسف ومنظمة أنقذوا الطفولة. 2012. *تقييم الاحتياجات المستعجلة للتعليم للأطفال السوريين النازحين في المدارس والمجتمعات المضيفة والأماكن الآمنة.*

[49] وزارة التربية والتعليم العالي: *جودة التعليم من أجل النمو. إطار عمل الاستراتجية الوطنية للتعليم.*

[50] يشمل ذلك أيضاً الكتب المدرسية المقدمة مجاناً للطلاب. تقدم الكتب المدرسية الخاصة بالبرنامج تحت مكون فرعي منفصل.

نطاق فرص الحصول على التعليم غير الرسمي وتعزيز وتطوير برامج التعليم المُسرَّع في أوانه وفي ضوء الحاجة الماسة إليها. لا يمكن الإستدامة بهذا الوضع دون الحصول على دعم مالي لناحيتي العرض والطلب.

المكون 2: تحسين نوعية التعليم والتعلّم

يرتكز هذا المكوّن على رزم العودة للتعلم والكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلّم الخاصة بمرحلة التعليم الأساسي وتطوير برنامج تعليم إلكتروني للتعليم غير الرسمي والمكتبات المدرسية وتدريب المدرّسين والقائمين على تقديم التسهيلات وجاهزية المدارس لبرامج مهارات الحياة ونشر الأنشطة.

توسيع نطاق توفير التعليم يعني التعامل مع مشاكل الجودة ذات الأبعاد المتعددة التي تتطلب سلسلة من الأنشطة لها بالغ الأثر على استبقاء الطلاب والتعلّم، رغم أنها تنطوي على إنفاق صغير نسبياً للوصول إلى التعليم. يجب تزويد الأطفال والمدرّسين بالحد الأدنى من مواد التعلّم والتعليم والكتب المدرسية. ويساهم تجهيز المدارس بالمكتبات في إثراء تعلّم الأطفال وجعله أكثر ملائمة، ما ينعكس إيجاباً على المدارس الرسمية ويبطل نهج التعليم/التعلّم القائم على الحفظ والاستظهار كما تساهم البرامج الإلكترونية التي تم طرحها بفعالية في الوصول إلى الأطفال المهمشين في سياق الأزمة التي تتطلب قدراً من المرونة والتكيف. وإن التعلم الإلكتروني التفاعلي يعود بالفائدة على الأطفال السوريين واللبنانيين على حد سواء، ويعزّز في نهاية المطاف الوصول إلى تعليم أفضل وذي جودة عالية.

يجب تدريب المدرّسين، وخاصة المتعاقدين منهم، على تقديم الخدمات للأعداد الكبيرة في دوامي العمل الأول والثاني وتدريب التربويين والقائمين على خدمات التسهيل في ظروف التعليم غير الرسمية من أجل إدارة أعداد أكبر من الصفوف والانخراط في ممارسات تعليمية ترتكز على الأطفال، ومعالجة العوائق اللغوية وتعزيز الصحة والتغذية ومشاكل الأزمة وتقديم الدعم النفسي/الاجتماعي.

يشكّل الشباب في الفئة العمرية 15–24 أكثر من 10,1 في المئة من النازحين، ويعانون من الحرمان من التعلّم والحصول على فرص التوظيف[51]. يتعيّن منحهم فرص تعليم وتسليحهم بمهارات حياتية تمكنهم من معالجة الظروف الصعبة التي يواجهونها، وخلق حس من الارتباط مع الناس المعنيين بهم، والانخراط في نشاطات مفيدة تسهم في دعم مجتمعاتهم. يمكن تحسين هذا الأمر على نحو أكثر من خلال تدخلات التوفير التي اصبحت حاجة ماسة لدعم تعلّم الأطفال والحد من التوترات الناشئة بين المجتمعات السورية واللبنانية، خاصة في المدارس وخارجها. في هذا الخصوص، يلعب أولياء الأمور وأفراد المجتمع دوراً تكاملياً في تحديد الطلب على التعليم، عبر أولياء أمور النازحين في التشاور معهم حول اهتمامهم للحصول على فرص تساعدهم على فهم أفضل للمناهج الدراسية اللبنانية.

يمكن توسيع نطاق قنوات الإتصال بين المدارس ومجتمعات النازحين ليصبحوا قادرين على دعم أطفالهم في التعلّم، ولكي تطال المجتمعات اللبنانية التي تشاطرهم المخاوف نفسها والهموم المتمثلة في تعليم وعافية أطفالهم. هناك فرصة حقيقية لإشراك جميع

[51] إحصاء صادر عن الفريق العامل المعني بقطاع التعليم.

أفراد المجتمع بصورة إيجابية لتمهيد الطريق على المدى المتوسط/الطويل بهدف معالجة التوترات والتمييز وتحسين اللحمة الاجتماعية.

المكون 3: تعزيز أنظمة وسياسات ورقابة التعليم الوطني

يقوم هذا المكوّن على دعم التطوير المؤسساتي (تعزيز الإرشاد والتوجيه، تطوير السياسات والإرشادات الخاصة باللغات والمناهج الدراسية وتوحيد معايير محتويات التعليم غير الرسمي)، وتعزيز مهام المراقبة والتقييم الخاصة بوزارة التربية والتعليم العالي على المستوى الوطني والمناطقي، والتدريب على الشؤون المتعلقة بإدارة المدارس وتقديم المنح المدرسية.

بغرض الحفاظ على ديمومة الاستجابة المباشرة الإنسانية، هناك حاجة ملحة للتصرف على المستوى المؤسساتي وتعزيز نظام التعليم الرسمي من خلال رسم سياسات فاعلة وإدارة تحظى بالدعم، والإشراف والمراقبة في مجال التعليم غير الرسمي على وجه الخصوص. على غرار أفراد الهيئة التعليمية، يقوم الإرشاد والتوجيه الذي أُسند إليه مهمة تقديم الاستشارة في المدارس باستخدام قدراته لتقديم الخدمات الاستشارية والتربوية وتنسيقها، إلا أنه أصابه الإنهاك بسبب تدفّق االنازحين، وارتفاع احتياجات تقديم المشورات التربوية وغيرها من الاحتياجات النفسية لدى الأطفال النازحين. تحتاج إدارة الإرشاد والتوجيه إلى مؤازرة محددة لدعم دمج الأطفال السوريين ومكافأة العاملين في تقديم الاستشارات التربوية والاجتماعية في المدارس عن عبء العمل الإضافي الملقى على عاتقهم.

يجب أن يصاحب هذه الخطوة تقديم مساعدة فنية/مختصة إضافية إلى وزارة التربية والتعليم العالي من أجل تطوير السياسات والتوجيهات حول اللغة والمناهج الدراسية ومصادقة الشهادات. لم ينظّم بعد خيار التعليم غير الرسمي، لكنه يقدّم فرصة لاكتساب التعلّم الرئيسي لغالبية الأطفال من النازحين السوريين، وسيتم العمل على تنظيمه وبرمجته خلال فترة سريان المشروع الحالي.

علاوة على ذلك، هناك أعداد متزايدة من المنظمات الدولية والمنظمات المحلية غير الحكومية التي تقوم بتنفيذ برامج تعليم غير رسمية مؤقتة بالشراكة مع اليونيسف والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين مثل (البرامج العلاجية، برامج التعليم المُسرَّع، التعليم غير الرسمي، والتعليم الخاص بالطفولة المبكرة) التي تتطلب معايير تعليم غير رسمي وتنظيم ملائمين حتى يتسنى لها أن تأخذ دوراً قيادياً في ضمان الجودة والرقابة على جميع محتويات التعليم غير الرسمي التي يطورها ويستخدمها جميع الشركاء القائمين على تنفيذها في لبنان إلى حين تمكين الأطفال في نهاية الأمر من الحصول على تعليم رسمي.

كما يتعين تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم العالي في مجال إدارة المعلومات والرقابة والتقييم من أجل دعم التدخلات المستهدفة والفعالة بطريقة ملائمة وتحسين التعلّم. ويجب توزيع موظفي تقنية المعلومات والمراقبة والتقييم في المناطق بهدف توسيع نطاق قدرة المناطق التربوية وتسهيل واستدامة عمل الوزارة.

أخيراً، هناك حاجة رئيسية لدعم المدارس في إدارة تدفق الطلاب. رغم تفاوت الطاقة الاستيعابية للمدارس بين المجتمعات والمناطق، يتعين إدارة تأثير التدفق على مستوى المدرسة من قبل المديرين والمدرّسين. لذا، هناك حاجة لتعزيز قدرات إدارة المدارس على المستوى المحلي. إن تطوير خطط التحسين المدرسي وتنفيذها من خلال المنح المدرسية يعدّ من الأدوات الرئيسة المستخدمة في الوصول إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وتحسين التعلّم ورفع جودته.

2-3 التغطية

يركز البرنامج على أكثر المناطق الـ 250 الهشة التي تم تحديدها، والتي تضم غالبية المدارس الرسمية (أنظر الخريطة 6 أدناه).

الخريطة 6: المدارس الرسمية الواقعة ضمن حدود المناطق الممسوحة الهشة (اليونيسف/2013)

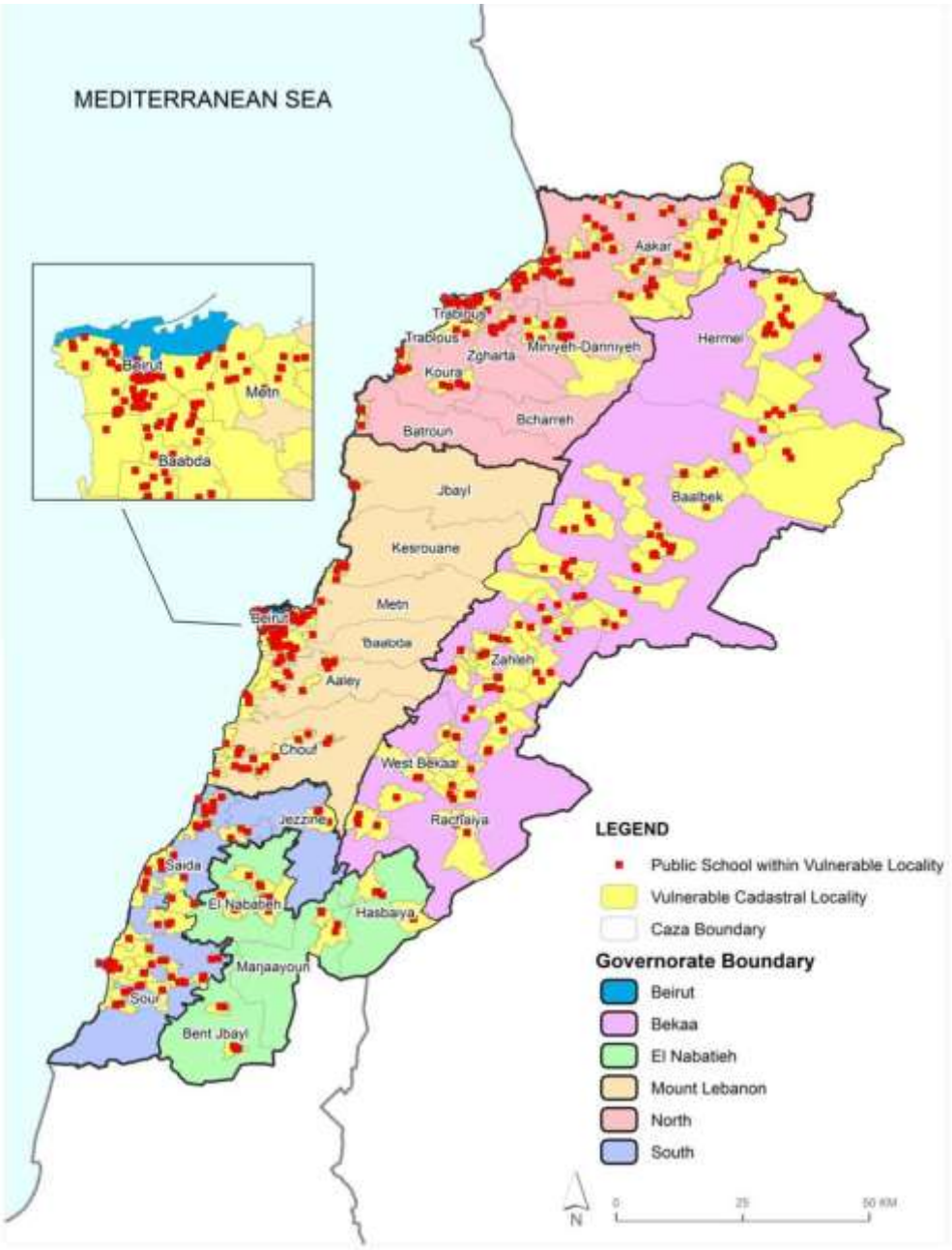

الدليل العام للخريطة	Legend
المدارس الرسمية الواقعة في المنطقة الممسوحة الهشة	Public School within Vulnerable Locality
حدود القضاء	Caza Boundary
حدود المحافظة	Governorate Boundary

يستهدف البرنامج في هذه المناطق ما يصل إلى 413,000 طفل سنوياً في الفئة العمرية 3–18 سنة خلال فترة ثلاث سنوات. ستعطى الأولوية لتوفير التعليم من خلال فرص التعليم الرسمي وغير الرسمي. كما أن الأطفال الذين اعترضتهم أسباب مختلفة وحالت دون دخولهم إلى المدارس الرسمية، مثل قدرة استيعاب محدودة في المدارس الرسمية أو فاتهم توقيت الدخول إلى المدرسة أو بسبب بعدهم عن المدرسة، سيحظى هؤلاء الأطفال بدعم في الحصول على المعرفة والمهارات في إطار التعليم غير الرسمي (من خلال برامج التعليم المُسرَّع، ودورات في اكتساب مهارات القراءة والكتابة والرياضيات وبرامج في مهارات الحياة). كما سيتم تأسيس تعليم خاص بمرحلة الطفولة المبكرة يرتكز على المجتمع لتحسين جاهزية المدارس لاستقبال 40,000 طفل.

تشمل الأهداف الأخرى:	
مدرسون متدربون:	20,000
مدارس تم إعادة تأهيلها:	250
غرف صف مدرسية مجهزة:	2,500
تأسيس مكتبات مدرسية:	250

يوضح الشكل 2 برامج التعليم الرئيسية ونبذة عن الأطفال المستهدفين منها

الشكل 2: لمحة عن المستفيدين من مقاربة التعليم

برنامج التعليم المُسرَّع:	• للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 10 إلى 18 سنة وفاتهم وقت الدخول إلى المدرسة واكتسبوا بعض المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات.
برنامج التعليم غير الرسمي:	• للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 10 إلى 18 سنة الذين هم خارج المدرسة أو لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة وبحاجة لاكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات.
تعليم الطفولة المبكر المبني على المجتمع:	• للأطفال في الفئة العمرية من 3–6 سنوات الذين لم يدخلوا المدرسة.
مهارات الحياة:	• اليافعون من الفئة العمرية 15–18 سنة في المجتمعات الهشة (خاصة المخيمات غير الرسمية)

الجدول 1 أدناه يشير إلى تدخلات البرنامج المختلفة في المجموعات العمرية المستفيدة ومقدمي التعليم وأماكنه وعدد الأطفال والتكلفة للطفل الواحد. بناء على تحليل إطار عمل البنك الدولي لتحقيق الاستقرار للتوزيع الجغرافي الحالي للسكان، يشمل الأطفال المستهدفون 65 بالمئة من النازحين السوريين و20 بالمئة من الأطفال اللبنانيين من المجتمعات المستضيفة و10 بالمئة من أطفال النازحين الفلسطينيين من سوريا و5 بالمئة من الأطفال اللبنانيين العائدين من سوريا.

الجدول 1: المستفيدون من البرنامج

نوع التعليم	الفئة العمرية	مُقدم الخدمة	المكان	عدد الطلاب	النسبة المئوية للمجموعات	التكلفة للطفل
مدارس رسمية (الدوام الأول)	14–6	وزارة التربية والتعليم العالي	المدارس الرسمية	30,000	65% نازحون سوريون 20 % المجتمعات المُضيفة 10 % اللاجئون الفلسطينيون 5 % اللبنانيون العائدون من سوريا	363
مدارس رسمية (الدوام الثاني)	14–6	وزارة التربية والتعليم العالي	المدارس الرسمية	170,000		600
برنامج التعليم المُسرَّع	18–10	الهيئات غير الحكومية/ وزارة التربية والتعليم العالي (ضمان الجودة)	المدارس الرسمية/ المراكز الإجتماعية	90,000		350
التعليم غير الرسمي (المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والرياضيات/التعليم الإلكتروني)	18–10	الهيئات غير الحكومية	المراكز الإجتماعية/ المخيمات غير الرسمية	45,000		250
التعليم المبكر للطفولة القائم على المجتمع	6–3	الهيئات غير الحكومية	المراكز الإجتماعية / المخيمات غير الرسمية	40,000	النازحون من سوريا	363
مهارات الحياة	18–15	الهيئات غير الحكومية	المراكز الإجتماعية / المخيمات غير الرسمية	35,000		75

يتم حساب عدد المستفيدين وفقاً للمعدل المتوسط السنوي. يبلغ إجمالي العدد المتوسط سنوياً 413,000 طفلاً بناء على تقدير الاحتياجات الفعلية في شهر كانون الأول 2013، ويمثل أهداف اليونيسف والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في خطة الاستجابة الإقليمية 6. ارتفع عدد الاطفال خلال فترة السنوات الثلاث من عمر البرنامج الحالي من 360,000 طفل في السنة الأولى إلى 470,000 طفل في السنة الثالثة.

3–3 مكونات البرنامج بالتفصيل

تتعلق المكونات الرئيسية التي تسهم في تحقيق الهدف الكلي للبرنامج بالحصول على التعليم والجودة وتعزيز النظام. وقد تم تقديمها وتحليلها في هذا القسم على النحو التالي (1) وصف المكونات الفرعية، (2) مراجعة نقاط الربط مع خطة الاستجابة الإقليمية 6 وخارطة طريق البنك الدولي لتحقيق الاستقرار وخطة تطوير قطاع التعليم بإطارها الشامل (مرفق جدول يوضح نقاط الربط تلك)، (3) جدول (يتم تعبئته في سياق إجراء التشاور) حول الفعاليات التي تتماشى مع خطة تطوير قطاع التعليم والمسند تنفيذها إلى وزارة التربية والتعليم العالي، بالإضافة إلى النشاطات

تصنيف مخرجات خطة الاستجابة الاقليمية

تم تصنيف مخرجات الأنشطة المدرجة في خطة الاستجابة الإقليمية 6 على أنها "طوق النجاة"، "الحؤول دون تدهور الفئات المستضعفة" و "بناء القدرات/التغلب على المشاكل". يأخذ التصنيف في عين الاعتبار مخاطر الأضرار الجسدية والاجتماعية التي تلحق بالنازحين والآثار الناجمة عن حماية وتعزيز قدرات استيعاب المجتمعات المستضيفة. يرمي هذا التصنيف لمساعدة المانحين وغيرهم في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد آخذين في الحسبان الطبيعة متعددة الجوانب والآثار التي تخلفها التدخلات على اختلاف انواعها.

التي تنفذها الأمم المتحدة/المنظمات غير الحكومية تحت رقابة الوزارة و (4) ميزانية تفصيلية لمكونات البرنامج.

المكوّن الأول للبرنامج: ضمان الوصول المتكافىء إلى الفرص التعليمية: 557 مليون دولار أمريكي

من أجل الوفاء بالحاجات المتنامية للأطفال اللبنانيين والنازحين السوريين الذين يسعون للحصول على فرص تعليمية، تم تقديم الدعم إلى النظام التعليمي من خلال عدة مقاربات.

المكون الفرعي 1-1: إعادة التأهيل المدرسي والتجهيزات المدرسية

يتطلب هذا النشاط تحسين البيئة التعليمية/التعلّمية وغرف الصفوف في 250 مدرسة خلال ثلاث سنوات. تشمل إعادة تأهيل المدارس، تطوير النظام الكهربائي، تقييم الأسطح والجدران العازلة للماء، صيانة المدارس الحالية، استبدال النوافذ والأبواب المكسورة، تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى ورفع مستوى السلامة. كما يتعيّن ضمان سلامة الهياكل الإنشائية لمباني المدارس. أما الوقاية من المشاكل الصحية التي تطال الأطفال والمدرّسين، فستكون ضمن نشاطات إعادة تأهيل المدارس (مثل معالجة مواد الاسبستوس). سيتم تقديم التجهيزات الإضافية (بما في ذلك المقاعد والكراسي) لاستيعاب الأعداد الإضافية من الأطفال. سوف يستخدم البرنامج المعايير التي طورتها وزارة التربية والتعليم العالي بشأن تأثيث المدارس الرسمية. وسيركّز مكوّن هام من نشاط إعادة تأهيل المدارس على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

ترمي كل من خطة الاستجابة الإقليمية وخارطة الطريق الهادفة لتحقيق الاستقرار إلى إعادة تأهيل المدارس وأماكن التعليم/التعلّم وتزويدها بالمعدات والتجهيزات. كما تستهدف الخطة المذكورة 442 مدرسة خلال العام 2014 وتشمل إعادة التأهيل والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. تقع إعادة تأهيل المدارس في أعلى سلّم أولويات خطة تطوير قطاع التعليم. والهدف من البرنامج الثالث "تطوير البنى التحتية" المدرج تحت خطة تطوير قطاع التعليم هو ضمان التوزيع الكافي والمتكافىء للمرافق المدرسية في كافة المناطق، وقد تم تأهيل 183 مدرسة حتى شهر نيسان 2013. من ناحية أخرى، لدى الوكالة الفرنسية للتنمية برنامج يهدف لبناء مدارس جديدة في المناطق الريفية المحرومة في الشمال والبقاع. سيتم تنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية بتنفيذ إعادة تأهيل المدارس في المناطق المستهدفة في البرنامج.

المكون الفرعي 1-2: دعم تسجيل الطلاب للحصول على التعليم الأساسي الرسمي

سيتم دعم ما يقرب من 200,000 طفل سوري نازح من الفئات الأكثر عرضة للمخاطر واللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا سنوياً للحصول على نظام تعليم رسمي. ومن أجل بلوغ هذا الهدف بصورة فاعلة، سيتم تعزيز القدرة الاستيعابية للمدارس الرسمية بتعزيز نسبة المدرّسين/للطلاب وتأسيس آلية لدوام عمل ثانٍ. كما سيتم تنسيق آليات دوام العمل المزدوجة وفقاً لإطار عمل صندوق البنك الدولي لتحقيق الاستقرار، وتقديم 24 مبنى جاهزاً خلال فترة البرنامج من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب في المدارس الرسمية المستهدفة.

سيغطي البرنامج التكاليف المرتبطة بتسجيل الطلاب في المدارس الرسمية في كل دوام من الدوامين الأول والثاني. ويساهم الدعم المالي في تغطية التكاليف الجارية (لا تشمل تكاليف النقل والمواصلات) للأطفال في الدوام الأول. أما الدوام الثاني، سوف يساهم الدعم المالي في تغطية التكاليف الجارية ورواتب المدرّسين. يُظهر الجدول 2 تحليلاً للتكاليف حسب المدرسة ونوعية التعليم.

تتحمّل العائلات بصورة عامة بعض التكاليف التي يغطيها البرنامج من خلال دفع رسوم تسجيل (تُستخدم بصورة أساسية للتكاليف الجارية). وعليه، سوف تُزال العقبات التي تقف أمام العائلات من أجل الحصول على التعليم مع إلغاء رسوم التسجيل. يغطي البرنامج جزءاً من التكاليف الجارية التي تتحملها وزارة التربية والتعليم العالي لكل طفل سنوياً بقيمة 363 دولار أمريكي للطفل الواحد في الدوام الأول و600 دولار أمريكي في الدوام الثاني. وقد تم الاتفاق على هذه المبالغ بين وزارة التربية والتعليم العالي والجهات المانحة المختلفة وذلك بناء على الحسابات التي قدّمتها الوزارة والمصاريف الفعلية للمانحين/المنظمات غير الحكومية. يبدو أن هذه المبالغ أقل بكثير من معيار المصاريف ذات الصلة في الدول المجاورة.

الجدول 2: تغطية تكاليف البرنامج

المدرسة/ نوع التعليم	التكلفة للطفل	تغطية التكاليف	ملاحظات
مدارس رسمية (دوام أول)	363 دولار أمريكي	التكاليف الجارية	رسوم متفق عليها بين وزارة التربية والتعليم العالي والمانحين.
مدارس رسمية (دوام ثانٍ)	600 دولار أمريكي	التكاليف الجارية والمساهمة في رواتب المدرّسين	رسوم متفق عليها بين وزارة التربية والتعليم العالي والمانحين.
برنامج التعليم المُسرَّع (هيئات غير حكومية)	350 دولار أمريكي	التكاليف الجارية وتكاليف المواصلات ورواتب المدرّسين بالكامل	تكاليف برنامج التعليم المُسرَّع هي أعلى بالمقارنة مع التعليم الرسمي بسبب استغراق التعليم/التعلم وقتاً أطول، وكذلك مؤهلات أفراد الهيئة التعليمية أعلى ورواتبهم نسبياً أعلى.
التعليم غير الرسمي (هيئات غير حكومية)	250 دولار أمريكي	التكاليف الجارية وتكاليف المواصلات ورواتب المدرّسين بالكامل	تكاليف التعليم الأساسي غير الرسمي هي أقل من تكاليف برنامج التعليم المُسرَّع لأنها عادة ما تتم في المخيمات غير الرسمية ومراكز اجتماعية بتكاليف أقل مما هو الحال عليه في الأبنية المدرسية
التعليم الخاص بالطفولة المبكرة (هيئات غير حكومية)	363 دولار أمريكي	التكاليف الجارية وتكاليف المواصلات ورواتب المدرّسين بالكامل	التعليم الخاص بالطفولة المبكرة أقل كلفة وذلك لأنه يستغرق فترة زمنية أقل، كما أن مؤهلات أفراد الهيئة التعليمية أقل من غيرها (مقارنةً ببرنامج التعليم المُسرَّع، والتعليم غير الرسمي)

سيتم تحديد معايير الهشاشة في اختيار الطلاب بحيث يكون نصفهم على الأقل من الإناث. تمنح هذه المعايير الأولوية للأطفال من أكثر العائلات الأكثر عرضة للمخاطر مثل الأسر التي فقدت أحد الأبوين أو الأسر التي لديها أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأسر المؤلفة من أكثر من ثلاثة أطفال ويكون فيها الأبوان عاطلين عن العمل.

يتماشى هذا المكوّن الفرعي مع البرنامج الثاني "تحسين استبقاء الطلاب في التعليم والإنجازات" لخطة تطوير قطاع التعليم. رغم أن نسبة تسرّب الطلاب اللبنانيين من المدارس كانت كبيرة قبل بدء الأزمة، فقد ازدادت من 9,5 بالمئة عام 2011 إلى 15 بالمئة عام 2012 وتشير الأدلة المبنية على الوقائع المتداولة أن نسبة التسرّب في ارتفاع نتيجة الأزمة، كما تساهم إزالة بعض العقبات الاقتصادية التي تقف أمام حصول الأسر اللبنانية والسورية والأطفال الأكثر عرضة للمخاطر في تخفيف مخاطر التسرّب وتحقيق الأهداف التي رسمتها خطة تطوير قطاع التعليم الرامية لبقاء الطلاب في المدارس.

المكوّن الفرعي 1-3: دعم تسجيل الطلاب للحصول على التعليم الأساسي الرسمي . برنامج التعليم المُسرَّع

بموجب هذا النشاط، سيتمّ تقديم الدعم إلى 90,000 طفل سوري ولبناني وفلسطيني من الذين توقفوا عن التعليم. تتولى إحدى المنظمات غير الحكومية في الفترة الحالية إدارة هذا النشاط بالشراكة مع اليونيسف، وتقوم باختيار وتوظيف المدرّسين. تستقبل صفوف برامج التعليم المُسرَّع . التي تنعقد خمسة أيام في الأسبوع في المراكز الإجتماعية وتستهدف الأطفال في الفئة العمرية من 10-18 سنة . تستقبل بصورة أساسية الأطفال الذين يعانون من مرحلة حرجة في تعليمهم، وتُسهّل انتقالهم من التعليم الأساسي إلى الثانوي. ويحظى الأطفال في برامج التعليم المُسرَّع على الدعم النفسي. على صعيد نتائج التعلّم، يخضع الأطفال لعملية تقييم في مطلع ونهاية النشاط لضمان جاهزيتهم التامة للاندماج في نظام التعليم الرسمي في السنوات القادمة. يستفيد البرنامج من الأنشطة القائمة، ويساهم في التكاليف المرتبطة بتسجيل الطلاب في برامج التعليم المسرّع (أنظر الجدول 2). أما على المستوى الأُسري، سيتم العمل على إزالة بعض العقبات الجوهرية مثل تكاليف النقل والمواصلات. كما يسعى الشركاء المعنيون إلى توظيف التربويين السوريين من أصحاب القدرات والمهارات في برنامج التعليم المُسرَّع. وتنظّم عملية اختيار وتوظيف المدرّسين من قبل وزارة التربية والتعليم العالي طوال فترة تنفيذ سير أعمال البرنامج.

برنامج التعليم المُسرَّع

التعليم المُسرَّع بصورة عامة يعني إتمام الأطفال لعدد من السنوات التعليمية خلال فترة أقصر من الزمن. وتصمم برامج التعليم المُسرَّع عادة للأطفال فوق سن العاشرة من العمر الذين توقفت دراستهم في المرحلة الابتدائية.

المكوّن الفرعي 4.1: دعم تسجيل الطلاب للحصول على التعليم الأساسي – التعليم غير الرسمي

سيتم دعم ما يقرب من 45,000 طفل سوري نازح من الفئات الأكثر عرضة للخطر واللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا سنوياً خلال فترة ثلاث سنوات للحصول على تعليم أساسي غير رسمي. على الرغم من زيادة القدرة الاستيعابية للقطاع العام، لا يزال هناك أطفال غير قادرين على الوصول إلى المدارس الرسمية لأنهم فقدوا سنة واحدة أو أكثر من سنوات التعليم. من أجل ضمان الوفاء بحقهم في الحصول على التعليم الأساسي، سيكون بمقدور الأطفال لا سيما الذين يعيشون في المخيمات غير الرسمية الانخراط في نشاطات تعليمية في المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والرياضيات. تتولى اليونيسف في الفترة الحالية إدارة هذه الأنشطة بالشراكة مع منظمات غير حكومية، وتعقد في أماكن تعليم مؤقتة أو مراكز اجتماعية. تجهّز أماكن التعليم المؤقتة لدعم

التعليم غير الرسمي

تستخدم عبارة "التعليم غير الرسمي" بصورة عامة لوصف الأنشطة المقدمة إلى مجموعات اجتماعية مستهدفة مع امكانية إيلاء الاهتمام للمتعلمين الأفراد. وفي هذا السياق، يقدم التعليم غير الرسمي للأطفال واليافعين مهارات التعلم الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات حتى يتسنى لهم الانتقال إلى المدارس النظامية أو برامج التعليم المُسرَّع.

التعليم غير الرسمي، ويشترك فيها فريقٌ تربويٌّ متنقلٌ يجوب المراكز المستهدفة ويقدَّم دعم التعليم غير الرسمي للأطفال من فئة عمرية محددة في المدارس بمعدل 2–3 مرات أسبوعياً. سوف يستفيد البرنامج من هذه النشاطات ويساهم بالتكاليف المتعلقة بتسجيل الطلاب (أنظر الجدول 2). على المستوى الأُسري، ستتم إزالة بعض العقبات الرئيسية مثل مصاريف النقل والمواصلات. وسيتم إشراك مقدمي خدمات المساندة والتسهيل السوريين بصورة فاعلة في التعليم غير الرسمي نظراً لما لديهم من قدرات وتجهيزات أفضل لمساندة الأطفال السوريين الأكثر عرضة للمخاطر.

كما سوف يتسنى لـ 400,000 طفل حضور نشاطات التعليم الخاص بالطفولة المبكرة والأنشطة الترفيهية المحددة في المراكز الإجتماعية. يتماشى النشاط الأخير مع البرنامج الأول "التعليم في الطفولة المبكرة" مع خطة تطوير قطاع التعليم، بيد أن الخطة المذكورة ترمي إلى زيادة النسبة المئوية للأطفال المسجلين في رياض الأطفال الرسمية في الفئة العمرية من 3–5 سنوات، يقدّم البرنامج الحالي خدمات إلى الأطفال (الفئة العمرية 3–6) من خلال أنشطة المراكز الإجتماعية من حيث المقاربة، وسيصل إلى المناطق التي تعاني من نقص الخدمات مثل المخيمات غير الرسمية من حيث التغطية الجغرافية.

تضطلع وزارة التربية والتعليم العالي بالمسؤولية التنظيمية لبرامج التعليم غير الرسمي، وتضمن أن تتماشى جميع هذه البرامج مع المعايير الدولية.

توضح الجداول 3، 4 و5 أدناه ما يلي:

1) نظرة عامة على نقاط الارتباط بين البرنامج وخطة تطوير قطاع التعليم وخطة الاستجابة الإقليمية وخطة عمل البنك الدولي الرامية لتحقيق الاستقرار.
2) ميزانية تفصيلية للمكون الثالث من البرنامج.

الجدول 4: نقاط الارتباط بين البرامج (المكون 1)

		الفئة العمرية	التعليم الرسمي/ برنامج التعليم المُسرَّع/ التعليم غير الرسمي	الأنشطة الرئيسية للبرنامج	الارتباط مع برامج خطة تطوير قطاع التعليم	الارتباط مع خطة الاستجابة الإقليمية السادسة/ استراتيجية "جيل ضائع؟"، الأهداف، والنتائج، وفئات الأولوية	الارتباط مع خارطة طريق البنك الدولي الرامية للاستقرار
المكون 1: ضمان المساواة في الحصول على الفرص التعليمية	1-1. إعادة التأهيل المدرسي والتجهيزات المدرسية	18-3	التعليم الرسمي	إعادة تأهيل المدارس، وتوفير التجهيزات والأثاث، وتوفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	تطوير البنية التحية (البرنامج الثالث، مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ البنك الدولي/ الوكالة الفرنسية للتنمية	**الهدف 1:** ضمان حق التعليم لجميع الأطفال (الإناث والذكور) وتوفير بيئة تعليم آمنة. **النتيجة 3:** إن تحسين بيئة المدرسة/أماكن التعليم تفضي إلى نتائج التعليم.	**المكون 1: إعادة التأهيل المدرسي والتجهيزات المدرسية (المساران 1 و2)**
	1-2. دعم التسجيل في التعليم الأساسي الرسمي	14-6	التعليم الرسمي	تغطية تكاليف الوصول (تكاليف تشغيل المدرسة، رواتب المدرسين، تكاليف المواصلات)	تحسين الاستبقاء والإنجاز (البرنامج الثاني، مع الاتحاد الأوربي واليونيسف)	**الهدف 1:** ضمان حق التعليم لجميع الأطفال (الإناث والذكور) وتوفير بيئة تعليم آمنة. **النتيجة 1:** تمكين الأطفال في سن المدرسة الذين تأثروا بالأزمة السورية من الوصول إلى برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي.	
	1-3. دعم التسجيل في التعليم الأساسي (برنامج التعليم المسرّع)	18-10	برنامج التعليم المُسرع				
	1-4. دعم التسجيل في التعليم الأساسي (التعليم غير الرسمي)	14-6	التعليم غير الرسمي				

الدليل العام:

طوق النجاة، أو الحيلولة دون حدوث أضرار مخاطر وشيكة
الحيلولة دون تدهور الفئات المستضعفة
بناء القدرات/ التغلب على المشاكل

الجدول 5: ميزانية تفصيلية (المكون 1)

		تفاصيل تكاليف الوحدة والميزانية	الوحدة	تقييم متوسط تكلفة الوحدة	#2014	#2015	#2016	ميزانية 2014	ميزانية 2015	ميزانية 2016	إجمالي الميزانية
المكون 1: الحصول على الفرص التعليمية	1-1. إعادة التأهيل المدرسي والتجهيزات المدرسية	إعادة تأهيل مدرسة (تتضمن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية)	مدرسة (تتضمن 10 فصول دراسية)	90,000	100	75	75	9,000,000	6,750,000	6,750,000	22,500,000
		بناء مُسبق الصنع والتجهيزات (الأثاث)	مدرسة (تتضمن 16 فصلاً دراسياً)	760,000	12	6	6	9,120,000	4,560,000	4,560,000	18,240,000
	1-2. دعم التسجيل في التعليم الأساسي الرسمي	تكلفة مدرسة رسمية، دوام أول	أطفال	363	30,000	30,000	30,000	10,890,000	10,890,000	10,890,000	32,670,000
		تكلفة مدرسة رسمية، دوام ثانٍ	أطفال	600	105,000	170,000	245,000	63,000,000	102,000,000	147,000,000	312,000,000
	1-3. دعم التسجيل في التعليم الأساسي (برنامج التعليم المُسرَّع)	تكلفة برنامج تعليم مُسرَّع (10/12-18)	أطفال	350	90,000	90,000	90,000	31,500,000	31,500,000	31,500,000	94,500,000
	1-4. دعم التسجيل في التعليم الأساسي (التعليم غير الرسمي)	تكلفة التعليم الأساسي غير الرسمي، (المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والرياضيات) (10-18)	أطفال	250	60,000	45,000	30,000	15,000,000	11,250,000	7,500,000	33,750,000
		التعليم المجتمعي الخاص بالطفولة المبكرة (3-6)	أطفال	363	40,000	40,000	40,000	14,520,000	14,520,000	14,520,000	58,080,000
					مجموع تكاليف المكون 1			153,030,000	181,470,000	222,720,000	557,220,000

المكوّن الثاني للبرنامج: تحسين نوعية التعليم والتعلّم 51,8 مليون دولار أمريكي

يتركز وجود معظم أطفال النازحين السوريين في المناطق التي تعاني فيها المدارس الرسمية من تدني جودة التعليم. سيتم العمل على تحسين والحفاظ على جودة التعليم في إطارها الرسمي وغير الرسمي وفقاً لمعايير خطة تطوير قطاع التعليم التي ترتكز في أساسها على الجودة (التعليم والإدارة المدرسية والمناهج الدراسية). سيتم دعم البرنامج الذي ينصب تركيزه على الجودة من خلال جملة من النشاطات الرئيسية الوارد تفصيلها أدناه.

المكوّن الفرعي 2-1: الكتب المدرسية ومواد التعليم /التعلّم للتعليم الأساسي

يدعم هذا المكوّن الفرعي البرنامج الثاني "تحسين استبقاء الطلاب في التعليم والإنجازات" من خطة تطوير قطاع التعليم، إذ إنه يحسِّن من جودة التعليم. سيتم الوصول إلى ما يقرب من 215,000 طفل سنوياً وتزويدهم برزم "العودة إلى التعليم". تحتوي كل رزمة على لباس مدرسي موحد وحقيبة مدرسية وقرطاسية. وسيُعطى الأطفال مجموعة كاملة من الكتب المدرسية الخاصة بالمدارس الرسمية (طوال الحلقات الثلاث من التعليم الأساسي) شريطة إعادتها عند إتمام السنة الدراسية. من شأن هذا الخطوة تخفيض تكاليف التشغيل وزيادة درجة الشعور بالانتماء في الرقابة على التوزيع والصيانة.

يُمنح الأطفال المسجلون في برامج التعليم المسرّع والتعليم غير الرسمي المواد التعليمية (لبرامج التعليم المسرّع) والمواد المطبوعة والمواد التعليمية الأخرى. كما سيتم تقديم دليل المعلّم والكتب المدرسية مع قرطاسية مخصصة للمدرّسين (دفتر تسجيل الحضور الخ..)، وسيتم تشغيل برنامج تكنولوجي مبتكر مبني على التعليم في مجال التعليم الرسمي وفي أطر التعليم الرسمية، وستحظى بالدعم خلال التنفيذ والرقابة. تُستخدم الميزانية البالغ قدرها 6 مليون دولار أمريكي للأجهزة والبرامج والربط بالشبكة، وسيتم تطوير محتوى تفاعلي رقمي وتنفيذه في المناطق المستهدفة.

بهدف تحسين جودة وكمية مواد التعلّم المتوافرة في المدارس الرسمية، سيتم تأسيس مكتبات مدرسية في الـ250 مدرسة مستهدفة. أجرت اليونيسف في الفترة الحالية اختباراً لمشروع تجريبي عن المكتبات المدرسية في إحدى المناطق في الشمال. تُنظّم المكتبات المدرسية وفقاً لتصنيفات الكتب المتوافرة للأطفال والمدرسين. تتيح الكتب المتخصصة للطلاب فرصة القراءة وفهم أنواع مختلفة من النصوص، وتغنيهم بمقدار من المعلومات والمفردات يستطيعون فهمها، وتساعدهم تدريجياً على الانتقال إلى النصوص ذات المستويات الأعلى. علاوة على ذلك، إن وجود المكتبات المدرسية في غرف الصفوف يجعل القراءة عملية سهلة وفي متناول الأطفال، وجزءاً متكاملاً من الأنشطة داخل الصف.

المكوّن الفرعي 2-2: تعزيز قدرات أفراد الهيئة التعليمية

يركّز التدريب الحالي المخصّص للمدرّسين ومقدّمي التسهيلات على منهجيات التعليم المرتكزة على الأطفال والانضباط الإيجابي. يكمّل هذا البرنامج تلك الأنشطة المستمرة، ويدعم تدريب 20,000 من المدرّسين والإداريين في المدارس والتربويين ومقدّمي

التسهيلات. يشمل التدريب (بما في ذلك التدريب أثناء العمل) ثقافة الدمج، والتعلّم المرتكز على الأطفال والانضباط الإيجابي والدعم النفسي/الاجتماعي والتشجيع على تعلّم عادات النظافة الصحية. سيتم تطوير خطة تدريب تفصيلية بالتشاور مع الجهات المعنية بالتربية والتعليم والمصادقة عليها من وزارة التربية والتعليم العالي. تشمل الخطة الإستفادة من الخبرات السابقة، والانتقال من مقاربة تقوم على المؤسسات إلى مقاربة التدريب في غرفة الصف من خلال عدة جلسات تدريبية (وبالتالي استيعاب المدرّسين للمعرفة والتفكير فيها ومتابعتها). يُتوقّع أن يصل كل مدرّس وفرد من مقدّمي التعليم والتسهيلات المتدربين إلى 20 طالباً على الأقل.

أفراد الهيئة التعليمية

المدرّس: يتم توظيفه بصورة رسمية من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، ويحمل الجنسية اللبنانية.

التربوي: يعنى بتدريس برنامج التعليم المُسرَّع ويتم توظيفه من قبل المنظمات غير الحكومية ويمكن أن يكون من حملة الجنسية اللبنانية أو السورية.

مقدم الخدمات والتسهيلات: يُعنى بالتعليم غير الرسمي وينسق النشاطات المجتمعية للتعليم الخاص بالطفولة المبكرة. ويتم توظيفهم من قبل المنظمات غير الحكومية، ويمكن أن يكونوا من حملة الجنسية اللبنانية أو السورية.

يتماشى تدريب المدرّسين مع أهداف خطة الاستجابة الإقليمية الرامية لتعزيز الأنظمة من أجل تقديم خدمات تعليمية ذات جودة عالية من خلال زيادة اكتساب المعرفة والمهارات لدى أفراد الهيئة التعليمية، أما إطار عمل البنك الدولي الرامي لتحقيق الاستقرار فيركّز على تحسين جودة التعليم من خلال الرقابة والتدريب أثناء العمل. يدعم هذا المكوّن الفرعي البرنامج الخامس "احترافية أفراد الهيئة التعليمية" من خطة تطوير قطاع التعليم. كما يتماشى هذا المكوّن الفرعي مع الخطط الوطنية الهادفة لبلوغ مستوى الاحترافية بين صفوف أفراد الهيئة التعليمية وإرساء نظام لمقاربة الشهادات والتدريب وبناء القدرات والمراقبة.

المكوّن الفرعي 2-3: التهيئة المدرسية والتعلّم لليافعين

تم وضع جاهزية المدارس وفرص التعليم الخاصة باليافعين تحت مظلة واحدة وجمعهما ضمن هذا المكوّن الفرعي نظراً لانضوائهما تحت نشاطات التعليم غير الرسمي. علاوة على ذلك، يشمل هذا المكوّن الفرعي نشاطات الوصول إلى المجتمع بوصفها مرتبطة بحد ذاتها بانخراط المجتمع في التعليم المبكر وتعليم اليافعين.

بغية إكمال برامج التعليم غير الرسمية المقدمة إلى الأطفال الكبار، سيتم تنفيذ أنشطة التعليم المبكر والأنشطة الترفيهية للأطفال السوريين واللبنانيين الأكثر عرضة للمخاطر، وسيتم التركيز تحديداً على المخيمات غير الرسمية. يشمل هذا المكوّن تدريب أفراد المجتمع في المجتمعات الهشة مثل التربويين والأمهات والشباب المتطوعين حول كيفية تسهيل الأنشطة الترفيهية واستخدام تجهيزاتها. من شأن هذه الخطوات خلق مجموعة من الأفراد المتدربين في المجتمع لديهم القدرة على رسم خطط النشاطات الترفيهية وتنفيذها. ستؤمّن أماكن تعليم الطفولة المبكرة القائمة على المجتمع مع تجهيزاتها بما في ذلك النماء في الطفولة المبكرة والأدوات الترفيهية. كما سيتم توفير المواد الملائمة والقرطاسية للأفراد المعنيين بتقديم التسهيلات. كما وردت الإشارة أعلاه بشأن الدعم المالي للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، سيكمل هذا المكوّن الفرعي البرنامج الأول "التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة" من خطة تطوير قطاع التعليم.

فيما يخص التركيز على اليافعين من الفئة العمرية ما بين 15–18 سنة، يشمل برنامج مهارات الحياة: الصحة، تشجيع المحافظة على النظافة الشخصية، الوقاية من الكحول والمخدرات، المهارات الاجتماعية، تسوية النزاعات، والرياضة من أجل التنمية والانخراط المجتمعي. بناء على المشاركة النشطة للمجتمعات السورية واللبنانية، سوف تُسهم هذه النشاطات في زيادة اللحمة الاجتماعية بقوة وتحدّ من التوتر بين المجموعات.

سيتم الوصول إلى المجتمعات من خلال حملات كبيرة لرفع مستوى الوعي وحشد المجتمع بهدف تحديد جميع حالات أطفال المدارس واحتياجات التعليم، وخلق تغييرات إيجابية في السلوك لدى الأفراد والمجتمعات.

يركّز هذا النشاط على تعزيز فرص الوصول إلى التعليم من خلال معالجة قضايا في مجالات محددة بعينها والتي تقف حجر عثرة أمام تسجيل الطلاب واستبقائهم في التعليم. سيتم إجراء تخطيط للممارسات الثقافية/الاجتماعية في مجالات محددة بعينها والتي لها تأثير على تسجيل الطلاب بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة الرئيسية. وسيتم تطوير الرسائل الأساسية وإرشادات التواصل، وستُجرى حوارات على مستوى المجتمع لتحليل العقبات التي تعيق تسجيل الطلاب.

من ثم سيُستفاد من مواد حملات رفع الوعي المتطورة وحشد المجتمع لإقامة حوار ودعم إجراءات التواصل الوطنية وفقاً للخطط المرسومة بهذا الشأن. سيتم تنظيم بيوت مفتوحة لكل من النازحين والمجتمعات المحلية المُضيفة لمناقشة القضايا المتعلقة بالتعليم. ستمنح هذه الفعاليات الأسرة السورية فرصة للخوض بتفاصيل العقبات الرئيسة التي تقف أمام أطفالهم في الوصول إلى التعليم، وطرح أي مخاوف أخرى مرتبطة بهذا الإطار، وتجعلهم في الوقت ذاته أكثر دراية بالنظام المعمول به في لبنان. ستُعزّز هذه الفعاليات من تكامل المجتمع والتفاهم وذلك من خلال مشاركة أولياء الأمور والأُسر السورية واللبنانية.

يتماشى المكوّن الفرعي حول الوصول إلى المجتمع مع الأهداف المبينة في البرنامج السابع "تعليم المواطنة" مع خطة تطوير قطاع التعليم، والتي تشكّل الأولوية الثالثة في استراتيجية التعليم الوطنية. يسلّم هذا المكوّن الفرعي بدور التعليم وضرورة تحفيز المجتمع من أجله كطريقة لتعزيز اللحمة الاجتماعية. كما أن نقاط الوصل ببرنامج خطة تطوير قطاع التعليم تتجلى بوضوح من خلال انخراط الطلاب في الخدمات المجتمعية والأعمال التطوعية. وسوف تتحقق وزارة التربية والتعليم العالي من أن يكون تنفيذ هذا المكوّن الفرعي متماشياً مع الخطة الوطنية للأنشطة اللامنهجية ومشاركة المجتمع التي يتم تطويرها ضمن البرنامج الرابع من الخطة المشار إليها.

توضح الجداول 6 و7 و8 أدناه ما يلي:

1) نظرة عامة على نقاط الارتباط بين البرنامج وخطة تطوير قطاع التعليم وخطة الاستجابة الإقليمية وخطة عمل البنك الدولي الرامية لتحقيق الاستقرار.
2) ميزانية تفصيلية للمكون الثاني من البرنامج

الجدول 7: نقاط الارتباط بين البرامج (المكون 2)

		فئات الأعمار	التعليم الرسمي/ برنامج التعليم المُسرَّع/ التعليم غير الرسمي	الأنشطة الرئيسية للبرنامج	الارتباط مع برامج خطة تطوير قطاع التعليم	الارتباط مع خطة الاستجابة الإقليمية السادسة/ استراتيجية "جيل ضائع؟"، الأهداف، والنتائج، وفئات الأولوية	الارتباط مع خارطة طريق البنك الدولي الرامية للاستقرار
المكون 2: تحسين جودة نوعية التعليم والتعلم	2-1. الكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلم للتعليم الأساسي	3-18	التعليم الرسمي/ برنامج التعليم المُسرَّع/ التعليم غير الرسمي	رزمة "العودة إلى التعليم"، توفير الكتب المدرسية، توفير مواد التعليم والتعلم لبرامج التعليم المسرّع والتعليم غير الرسمي، تطوير برنامج التعليم الإلكتروني للتعليم غير الرسمي، توفير المكتبات المدرسية	تحسين الاستبقاء والإنجاز (البرنامج الثاني، مع الاتحاد الأوربي واليونيسف)	الهدف 1: ضمان حق التعليم لجميع الأطفال (الإناث والذكور) وتوفير بيئة تعليم آمنة. النتيجة 3: إن تحسين بيئة المدرسة/أماكن التعليم تفضي إلى نتائج التعليم.	المكون 2: تحسين نوعية التعليم والتعلم (المسار 2): مواد التعليم الأساسي للمدرسين؛ تدريب المدرسين أثناء الخدمة؛ تعزيز تعليم اللغات الأجنبية
	2-2. تعزيز قدرات أفراد الهيئة التعليمية	3-18	التعليم الرسمي/ برنامج التعليم المُسرَّع/ التعليم غير الرسمي	التدريب أثناء العمل (يتضمن التعليم، التعليم المرتكز على الطفولة والتعلم الفعال، إدارة صفوف دراسية ملائمة للأطفال، التأديب الإيجابي، الدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز النظافة الصحية	احترافية أفراد الهيئة التعليمية (البرنامج الرابع، مع البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الفرنسية للتنمية)	الهدف 2: تعزيز تقديم نظام تعليمي ذي جودة عالية وفي بيئة تعليمية آمنة في إطار الاستجابة للأزمة السورية المتصاعدة. النتيجة 1: زيادة معرفة ومهارات العاملين في المجال التعليمي ومعلمي المدارس.	
	2-3. التهيئة المدرسية والتعلم لليافعين	3-18	التعليم غير الرسمي	التعليم المجتمعي الخاص بالطفولة المبكرة، الأدوات الترفيهية، برامج مهارات الحياة، وأنشطة التوعية.	تنمية الطفولة المبكرة (البرنامج الأول، مع البنك الدولي واليونيسف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)؛ التربية الوطنية (الخطة السابعة، مع الاتحاد الأوروبي واليونيسف)	الهدف 1: ضمان حق التعليم لجميع الأطفال (الإناث والذكور) وتوفير بيئة تعليم آمنة. النتيجة 4: تمكين اليافعين المعرضين للخطر من الحصول على فرص التعليم المناسبة وزيادة معارفهم المتعلقة بالمهارات الحياتية.	

الدليل العام:

طوق النجاة، أو الحيلولة دون حدوث أضرار مخاطر وشيكة
الحيلولة دون تدهور الفئات المستضعفة
بناء القدرات/ التغلب على المشاكل

الجدول 8: ميزانية تفصيلية (المكون 2)

		تفاصيل تكاليف الوحدة والميزانية	الوحدة	تقييم متوسط تكلفة الوحدة	#2014	#2015	#2016	ميزانية 2014	ميزانية 2015	ميزانية 2016	إجمالي الميزانية
المكون 2: جودة التعليم	2-1. الكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلم للتعليم الأساسي	رزمة "العودة إلى التعليم (الألبسة المدرسية الموحدة، الحقائب المدرسية، القرطاسية)	طفل	25	360,000	150,000	135,000	9,000,000	3,750,000	3,375,000	16,125,000
		الكتب المدرسية للتعليم الأساسي الرسمي (مجموعة كاملة للكتب المدرسية)	طفل	20	200,000	150,000	135,000	4,000,000	3,000,000	2,700,000	9,700,000
		المواد التدريسية للتعليم الأساسي الرسمي (المجموعة كاملة) + 5% استبدال (المواد المستعملة)	مُدرّس	30	8,000	400	400	240,000	12,000	12,000	264,000
		المواد التعليمية/ الكتب المدرسية لبرنامج التعليم المُسرَّع + 5% استبدال (المواد المستعملة)	طفل	15	90,000	4,500	4,500	1,350,000	67,500	67,500	1,485,000
		المواد التدريسية لبرنامج التعليم المُسرَّع (المجموعة كاملة) + 5% استبدال (المواد المستعملة)	مُدرّس	15	1,250	63	63	18,750	938	938	20,625
		المواد التعليمية/ الكتب المدرسية للتعليم غير الرسمي (المجموعة كالملة)	طفل	15	60,000	45,000	30,000	900,000	675,000	450,000	2,025,000
		المواد التدريسية للتعليم غير الرسمي للمهارات الأساسية للقراءة والكتابة والرياضيات (المجموعة كاملة) + 5% استبدال (المواد المستعملة)	مُدرّس	15	2,000	100	100	30,000	1,500	1,500	33,000
		مكتبة مدرسية	مدرسة	10,000	100	75	75	1,000,000	750,000	750,000	2,500,000
		تطوير برنامج التعليم الإلكتروني للتعليم غير الرسمي + تجهيزات تقنية المعلومات	مبلغ إجمالي	6,000,000	1	0	0	3,000,000	1,500,000	1,500,000	6,000,000
	2-2. تعزيز قدرات القوة العاملة التدريسية	تدريب المدرسين على التعليم الشامل، وإدارة صفوف دراسية ملائمة للأطفال	مُدرّس	100	5,000	2,500	2,500	5,000	2,500	2,500	1,000,000
		تدريب المدرسين على التأديب الإيجابي	مُدرّس	100	5,000	2,500	2,500	5,000	2,500	2,500	1,000,000
		تدريب المدرسين/المربين على الدعم النفسي/ الاجتماعي	مدرّس	100	5,000	2,500	2,500	5,000	2,500	2,500	1,000,000
		تدريب المدرسين/المربين على تعزيز النظافة الشخصية	مدرّس	100	5,000	2,500	2,500	5,000	2,500	2,500	1,000,000
	2-3. التهيئة المدرسية والتعلم لليافعين	المواد التعليمية/ الكتب المدرسية للتعليم المبكر للأطفال (الأدوات الترفيهية)	طفل	10	40,000	40,000	40,000	40,000	40,000	40,000	1,200,000
		المواد التدريسية للتعليم المبكر للأطفال + 5% استبدال (المواد المستعملة)	مُدرّس	25	1,333	67	67	33,333	1,667	1,667	36,667
		توفير المهارات الحياتية (تقديم إعانات لمقدمي الخدمات والتكاليف الأخرى)	يافعون	75	35,000	35,000	35,000	2,625,000	2,625,000	2,625,000	7,875,000
		أنشطة التوعية	المناطق	1,000	150	200	225	150,000	200,000	225,000	575,000
					إجمالي المكون 2			24,747,083	13.983.604	13,108,604	51,839,292

المكوّن الثالث للبرنامج: تعزيز أنظمة وسياسات التعليم الوطنية والمراقبة: 17,6 مليون دولار أمريكي

بهدف تقديم خدمات تعليم نوعية تكون في متناول جميع الأطفال في لبنان، من الضرورة بمكان رسم سياسات وأنظمة تعليمية متينة على المستوى الوطني، وتعزيز الدور الرقابي والإشرافي لوزارة التربية والتعليم العالي لتقديم التعليم أثناء الأزمة وفي المرحلة الانتقالية وما بعد مرحلة الأزمة. وقد تم العمل على ضرورة تقديم جهود مماثلة ضمن إطار (خطة الاستجابة الإقليمية 6) وخارطة الطريق التي تهدف لإرساء الاستقرار. يرتكز البرنامج الحالي على المداخلات الرئيسة الوارد عرضها أدناه.

المكوّن الفرعي: 3–1: دعم تطوير المؤسسات

تكمن أحدى المكوّنات الرئيسة لدعم المؤسسات في تعزيز المديريات والوحدات الرئيسة في وزارة التربية والتعليم العالي، وتم تحديد بعض أولويات التدريب لهذا الغرض. وستفضي مجموعة الأهداف التي تم رسمها على مستوى المؤسسات في نهاية المطاف إلى تعزيز النظام وزيادة قدرة التحمل والتغلب على المشاكل لدى المجتمع والأطفال.

تبرز السياسات والاستراتيجيات والتوجيهات المرتبطة بالمناهج الدراسية ومنح الشهادات بوصفها من المجالات الرئيسة الأخرى التي تسهم في دعم المؤسسات لا سيما للأطفال الأكثر عرضة للمخاطر غير الملتحقين بالمدارس. يرتكز هذا المكوّن الفرعي على الجهود الحالية التي تبذلها اليونيسف لدعم وزارة التربية والتعليم العالي في تطوير التوجيهات المتعلقة بمناهج اللغة والامتحانات ومنح الشهادات من أجل تسهيل عملية اندماج (إعادة اندماج) وتحويل النازحين السوريين والأطفال الأكثر عرضة للمخاطر الآخرين إلى نظام تعليم رسمي في لبنان أو في وطنهم سوريا.

سيتم تطوير مناهج دراسية كاملة لبرامج التعليم المسرّع بغية تمكين الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة من إتمام تعليمهم الأساسي (الصف 1–6)[52]. ستكون المناهج الدراسية ذات طبيعة معيارية وملائمة لواقع لبنان والأزمة السورية وتفي باحتياجات الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس، أو انقطعوا عن مسيرتهم التعليمية في لبنان. وستلعب وزارة التربية والتعليم العالي دوراً رقابياً في وضع برامج التعليم المُسرَّع و برامج التعليم غير الرسمي بشكل عام بما يضمن جودة البرامج ودعم الرقابة عليها، كما سيساهم في الحفاظ على المعايير الوطنية ومعايير منح الشهادات والاعتماد.

بهدف وضع برامج مبنية على الأدلة وهادفة على نحو يفي بالغرض منها وذات تدخلات فعالة، سيتم إجراء عدة عمليات تقييم وتخطيط موضوعية (التعليم الخاص بالطفولة المبكرة، تقييم الاحتياجات، اليافعين والمناهج الدراسية...الخ). وسيتم تحسين المعرفة بالحد الأدنى من معايير الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ وبين أوساط المنظمات الإنسانية والمنظمات

[52] برنامج التعليم المسرع هو طريقة مكثفة من التعليم تتيح للأطفال دراسة سنة أكاديمية واحدة خلال فترة أقصر من المدة النظامية المحددة في المدارس. يرتكز هذا البرنامج الذي تم تطويره في لبنان، على الكفاءات الأساسية في المنهج التعليمي ويضم في الفترة الحالية الفرنسية والانجليزية والرياضيات، ويتألف من ثلاث دورات كاملة، وقد تم تطوير المنهج الدراسي للدورة الأولى من قبل اليونيسف والمركز التربوي للبحوث والإنماء. تم تأسيس المركز المذكور عام 1971 ويضطلع بمسؤولية تطوير الاستراتيجيات والبرامج المخصصة لقطاع التعليم والتدريب وتطوير الموارد البشرية وجميع المهام الأخرى ذات الصلة التي تدخل ضمن صلاحيات وزارة التربية والتعليم العالي.

الوطنية ووضعها ضمن سياق التدريب. كما ستحظى وزارة التربية والتعليم العالي بالمساعدة الفنية من خلال توظيف موارد بشرية فنية/اصحاب اختصاص إضافية تشمل نشر الموظفين الفنيين/أصحاب الإختصاص على مستوى المناطق التربوية لضمان ديمومة العمل.

المكوّن الفرعي 3-2: تقييم نتائج التعليم وتعزيز المراقبة والتقييم

وفقاً للبرنامج (10) من خطة تطوير قطاع التعليم "تطوير المؤسسات"، لا سيما النشاطات المدرجة تحت "معلومات لأغراض التخطيط والإدارة"، يُسهم هذا المكوّن الفرعي في تحسين أنظمة المعلومات المدرسية ونظم معلومات إدارة التعليم وتأدية مهام (نظم معلومات إدارة التعليم) وغيرها من مهام المراقبة والتعليم بغية معالجة احتياجات المراقبة والتقييم الحالية والناشئة في أعقاب الأزمة. على وجه التحديد، يعمل هذا المكوّن على تعزيز وتوسيع نطاق العمل الموكل إلى اليونيسف مع جامعة البلمند وإرساء نظام مراقبة مخصص للمدارس الذي يستهدف 200 مدرسة رسمية. كما تم تطوير عدة نماذج لمراقبة استبقاء الطلاب من خلال مجموعة من العوامل المتغيرة ترصد فرص وصولهم إلى التعليم وقدرة الاستظهار والتذكر وأوضاعهم النفسية في المدارس الابتدائية ورياض الأطفال. وسيتم الشروع للقيام بأنشطة تطوير قدرات المدرسين والعاملين بالمجال الصحي والمديرين من أجل استخدام أنظمة الرقابة وأدواتها للتخطيط، وطرح أنشطة تعليمية لتحقيق الاستجابة السريعة. هذا النظام من المراقبة، القائم على المدارس إلى المدارس والجهات ذات الصلة بالتعليم، يقدّم معلومات دقيقة وفي أوانها عن الأطفال النازحين وأوضاعهم، ويسهّل تقديم الاستجابة الفعالة في الوقت المحدد.

المكوّن الفرعي 3-3: الإدارة والمراقبة المدرسية والمنح المدرسية

بالاستفادة من البرنامج (5) المعني بتطوير قطاع التعليم "تحديث إدارة المدارس"، لا سيما مكونات "التطوير والتحسين في المدرسة" والجهود التي شرع بها البنك الدولي في هذا المضمار، ويرمي هذا المكوّن الفرعي إلى توسيع نطاق العمل في الأماكن المستهدفة بغية تمكين المدارس من أن تعالج بفعالية مشكلة تدفق الطلاب، وتحسين جودة التعليم واللحمة الاجتماعية من خلال إشراك الآباء والأمهات والمجتمعات داخل نطاق المدرسة وخارجها. إن إدارة المدارس هي شكل من أشكال التعليم اللامركزي، وتهدف إلى تحسين قدرات المدرسة في صنع القرارات وتولّي المهام والأنشطة المبنية على الأوضاع المحلية والاحتياجات المحددة. بيد أن هذه الإدارة قد تتخذ أشكالاً متعددة،[53] إلا أن البنك الدولي تكفّل بتطويرها في لبنان في مرحلة التصميم، وتتألف من منح تقوم على خطط التحسين المدرسية من أجل تنفيذ المشاريع.

[53] تتخذ الإدارة في المدرسة أشكالاً عدة: بدءاً من تأسيس لجان الأهل/والمدرسين، مروراً بتطوير خطط لتحسين المدرسة وصولاً إلى شراء الكتب الدراسية ومواد المدرسة، وتحسين وصيانة البنية التحتية للمدرسة وبيئتها، وتطوير أنشطة المناهج الدراسية وتدريب المدرسين وأنشطة تطوير القدرات الأخرى وتوظيف أفراد الهيئة التعليمية على مستوى المدرسة.

توضح الجداول 9، 10 و11 أدناه مايلي:

1) نظرة عامة على نقاط الارتباط بين البرنامج وخطة تطوير قطاع التعليم وخطة الاستجابة الإقليمية وخطة عمل البنك الدولي الرامية لتحقيق الاستقرار.

2) ميزانية تفصيلية للمكون الثالث من البرنامج

الجدول 10: نقاط الارتباط بين البرامج (المكون 3)

		فئات الأعمار	التعليم الرسمي/ برنامج التعليم المُسرَّع/ التعليم غير الرسمي	الأنشطة الرئيسية للبرنامج	الارتباط مع برامج خطة تطوير قطاع التعليم	الارتباط مع خطة الاستجابة الإقليمية السادسة/ استراتيجية "جيل ضائع؟"، الأهداف، والنتائج، وفئات الأولوية	الارتباط مع خارطة طريق البنك الدولي الرامية للاستقرار
المكون 3: تعزيز أنظمة وسياسات ورقابة التعليم الوطني	3-1. دعم التنمية المؤسساتية	3-18	التعليم الرسمي	تعزيز الإرشاد والتوجيه، المساعدة الفنية/المختصة لوزارة التربية والتعليم العالي، وتطوير السياسات، والاستراتيجيات والتوجيهات (المناهج والشهادات)؛ تعزيز مهارات موظفي المراقبة والتقييم على المستوى المناطقي	احترافية أفراد الهيئة التعليمية (البرنامج الرابع، مع الوكالة (مع البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الفرنسية للتنمية)؛ تطوير الإنجاز والتقييم والمنهاج المدرسي (البرنامج السادس، مع البنك الدولي واليونيسف والوكالة الفرنسية للتنمية)؛ التنمية المؤسساتية(البرنامج العاشر مع البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو والاتحاد الأوروبي).	الهدف 2: تعزيز النظام التعليمي لتقديم تعليم ذو جودة عالية وفي بيئة تعليمية/ تعلّمية آمنة في إطار الاستجابة للأزمة السورية المتصاعدة. النتيجة 2: توفير الدعم المؤسساتي لمديريات وزارة التربية والتعليم العالي وخدماتها. النتيجة 3: بناء قيادة وتنسيق فعّالين.	المكون 3: تعزيز أنظمة وسياسات ورقابة التعليم الوطني (المساران 1 و2)
	3-2. تقدير نتائج التعلم وتعزيز المراقبة والتقييم	3-18	التعليم الرسمي	تقدير نتائج التعلم وتعزيز المراقبة والتقييم	تطوير الإنجاز والتقييم والمنهاج المدرسي (البرنامج السادس، مع البنك الدولي واليونيسف والوكالة الفرنسية للتنمية)؛)؛ التنمية المؤسساتية (البرنامج العاشر مع البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو والاتحاد الأوروبي).		
	3-3 الإدارة والرقابة في المدرسة والمنح المدرسية	3-18	التعليم الرسمي	تدريب مديري المدارس والمديرين الإداريين على الإدارة المدرسية والمراقبة، والمنح التي تقوم على خطط التحسين المدرسي	برنامج تنمية القيادة وتحديث الإدارة المدرسية (البرنامج الخامس، مع البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الفرنسية للتنمية)	الهدف 2: تعزيز النظام التعليمي لتقديم تعليم ذو جودة عالية وفي بيئة تعليمية/ تعلّمية آمنة في إطار الاستجابة للأزمة السورية المتصاعدة. النتيجة 1: تعزيز معرفة ومهارات أفراد الهيئة التعليمية	المكون 2: تحسين نوعية التعليم والتعلّم؛ (المسار 2): آليات المراقبة المدرسية؛ منح دراسية تغي بتكاليف الصيانة والموظفين الإضافيين من غير المدرسين.

الدليل العام:

طوق النجاة، أو الحيلولة دون حدوث أضرار مخاطر وشيكة
الحيلولة دون تدهور الفئات المستضعفة
بناء القدرات/ التغلب على المشاكل

الجدول 11: ميزانية تفصيلية (المكون 3)

		تفاصيل تكاليف الوحدة والميزانية	الوحدة	تقييم متوسط تكلفة الوحدة	#2014	#2015	#2016	ميزانية 2014	ميزانية 2015	ميزانية 2016	إجمالي الميزانية
المكون 3: تعزيز أنظمة التعليم	3-1. دعم التنمية المؤسسية	تعزيز الإرشاد والتوجيه	مبلغ إجمالي	1,600,000	0,33	0,33	0,33	533,333	533,333	533,333	1,600,000
		المساعدة الفنية لوزارة التربية والتعليم العالي (الموظفين الفنيين/أصحاب إختصاص)	مبلغ إجمالي	345,000	0,33	0,33	0,33	115,000	115,000	115,000	345,000
		تقنية المعلومات/ موظفي مراقبة وتقييم على المستوى المناطقي	مبلغ إجمالي	3,000,000	0,33	0,33	0,33	1,000,000	1,000,000	1,000,000	30,000,000
		مبادئ توجيهية بخصوص المناهج والشهادات	مبلغ إجمالي	1,000,000	0,30	0,40	0,30	300,000	400,000	300,000	1,000,000
		التقييمات الموضوعية	مبلغ إجمالي	230,000	0,50	0,50	0,00	115,000	115,000	0	230,000
		مناهج وكتب برنامج التعليم المُسرَّع	مبلغ إجمالي	1,000,000	1,00	0,00	0,00	1,000,000	0	0	1,000,000
		مناهج التعليم غير الرسمي	مبلغ إجمالي	300,000	1,000	0,00	0,00	300,000	0	0	300,000
		الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ (ورشة عمل MS)	مبلغ إجمالي	100,000	0,50	0,50	0,00	50,000	50,000	0	100,000
	3-. تقدير نتائج التعلم وتعزيز المراقبة والتقييم	تقدير نتائج التعلم ونظام معلومات الإدارة التعليمية	مبلغ إجمالي	1,500,000	0,45	0,30	0,25	675,000	450,000	375,000	1,500,000
	3-3. الإدارة والرقابة في المدرسة والمنح المدرسية	تدريب مديري المدارس على الإدارة المدرسية، وإعداد خطط التحسين المدرسي	مدارس رسمية(3 إداريين للمدرسة)	600	400	200	200	240,000	120,000	120,000	480,000
		المنح المدرسية	مدارس رسمية	10,000	400	200	200	4,000,000	2,000,000	2,000,000	8,000,000
					إجمالي المكون 2			8,328,333	4,783,333	4,443,333	17,555,000

3-4. ميزانية البرنامج

كما ذُكر سلفاً، يستهدف البرنامج وسطياً 413,000 طفل سوري ولبناني في السنة، وذلك بدءاً من العام 2014 ولمدة ثلاث سنوات. استند هذا الرقم على تقدير الاحتياجات الفعلية في شهر كانون الأول 2013. إلا أن عدد الأطفال البالغ 413,000 طفل. سيرتفع خلال السنوات الثلاث من عمر البرنامج من 360,000 طفل في السنة الأولى إلى 470,000 طفل في السنة الثالثة، وعليه قد ترتفع الاحتياجات إلى 1,5 مليون دولار تقريباً عام 2014 و 2 مليون دولار عام 2015 و2,5 مليون دولار عام 2016. وفي هذه الأحوال، لن يغطي البرنامج سوى ما يقرب من نصف الاحتياجات.

يتعين أيضاً احتساب اسثمارات المانحين الأخرى المتعلقة بالبرنامج بوصفها عنصراً يساهم في سدّ فجوة التمويل. وسيتولى تنفيذ هذا الجزء بالتعاون مع المانحين الآخرين، وسيُدرج كجزء متكامل بمستند "إكسل" موضح ومرفق مع هذه الدراسة، بالإضافة إلى تحليل إنفاق وزارة التربية والتعليم العالي بخصوص مكونات البرنامج. وستبذل الجهود في تحليل جميع نقاط التقارب البرامجية والجغرافية لجميع التدخلات الرامية لتحقيق أهداف البرنامج.

يوضح الجدول 13 التكلفة التفصيلية لمكونات البرامج الثلاثة المتعلقة بالاحتياجات الكلية وفجوة التمويل المطلوبة في السنوات الثلاث. تم تخصيص مبلغ 17,5 مليون دولار للدعم المؤسساتي في وزارة التربية والتعليم العالي.

الجدول 12: ميزانية البرنامج المتعلقة بالاحتياجات الكلية

		2014			2015			2016			المجموع 2014–2016		
		الاحتياجات	الإجراءات	الفجوة	الاحتياجات	الإجراءات	الفجوة	الاحتياجات	الإجراءات	الفجوة	الاحتياجات	الإجراءات	الفجوة
المكون الأول: الحصول على الفرص التعليمية	1–1 إعادة التأهيل المدرسي والتجهيزات المدرسية	24,2	18,1	6,1	11,3	11,3	0,0	11,3	11,3	0,0	46,8	40,7	6,1
	1–2. دعم التسجيل في التعليم الأساسي الرسمي	38	69,0	31,0–	38	108,0	70,0–	38,0	153,0	115,0–	114,0	330,0	216,0–
	1–3. دعم التسجيل في التعليم الأساسي (برنامج التعليم المسرَّع)	84,4	31,5	52,9	116,2	31,5	84,7	154,3	31,5	122,8	354,9	94,5	260,4
	1–4. دعم التسجيل في التعليم الأساسي (التعليم غير الرسمي)	134,0	23,0	98,0	182,0	19,3	150,0	240,0	15,5	211,0	556,0	57,8	459,0
	إجمالي المكون الأول	280,6	141,6	116,0	348,9	170,1	154,6	443,6	211,3	232,6	1073,1	523,0	503,2
المكون الثاني: جودة التعليم	2–1. الكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلم للتعليم الأساسي	37,7	19,5	18,2	20,2	9,8	10,4	24,4	8,9	15,5	82,3	38,2	44,1
	2–2. تعزيز قدرات أفراد الهيئة التعليمية	4,0	2,0	2,0	2,0	1,0	1,0	2,0	1,0	1,0	8,0	4,0	4,0
	2–3. التهيئة المدرسية والتعلم لليافعين	6,0	3,2	2,8	8,0	3,2	4,8	10,3	3,3	7,0	24,3	9,7	14,6
	إجمالي المكون الثاني	47,7	24,7	23,0	30,2	14,0	16,2	36,7	13,1	23,6	114,6	51,8	62,8
المكون الثالث: تعزيز أنظمة التعليم	3–1. دعم التنمية المؤسساتية	3,4	3,4	0,0	2,2	2,2	0,0	1,9	1,9	0,0	7,6	7,6	0,0
	3–2. تقدير نتائج التعلم وتعزيز المراقبة والتقييم	0,7	0,7	0,0	0,4	0,5	0,1–	0,4	0,4	0,0	1,5	1,5	0,0
	3–3. الإدارة والمراقبة في المدرسة والمنح المدرسية	4,2	4,2	0,0	6,1	2,1	4,0	8,1	2,1	6,0	18,4	8,5	9,9
	إجمالي المكون الثالث	8,3	8,3	0,0	8,7	4,8	3,9	10,4	4,4	6,0	27,5	17,6	9,9
إدارة البرامج/ التنسيق والالتزامات المحتملة		2,5	2,5	0,0	2,5	2,5	0,0	2,5	2,5	0,0	7,5	7,5	0,0
المجموع الكلي		339,1	177,2	139,0	388,9	191,3	174,8	492,9	231,4	238,4	1,220,9	599,9	552,2

3-5. المراقبة والتقييم

يُظهر الشكل 3 أدناه منهج الإطار المنطقي للبرنامج، ويبيّن الجدول 12 إطار النتائج، وهما مبنيان على خطة الاستجابة الإقليمية السادسة وخارطة طريق البنك الدولي لتحقيق الاستقرار وخطة تطوير القطاع العام. بيد أن البرنامج سيُعنى بتنفيذه أطراف عديدون منهم وزارة التربية والتعليم العالي، وسيحظى بطرائق وقنوات تمويلية مختلفة، ستُطرح مبادرة حوار السياسات من أجل التحقق من وجود إطار عمل واحد متكامل للبرنامج في المراقبة ورفع التقارير بطريقة تحظى بدعم من وزارة التربية والتعليم العالي. لذا، يمكن الإستفادة من الدروس التي تمّ تعلمها (بما في ذلك إيجاد الكفاءات، وتخفيض التكلفة ووضع سيناريوهات ملائمة لمواجهة التحديات)، وضمان وجود استجابة قوية ومتماسكة ومنسجمة ومستدامة. تتعهد جهات التنفيذ المختلفة إبلاغ جهات التمويل الخاصة بها بصورة مباشرة عبر استخدام إطار البرنامج الشامل، أما العمل المُسند تحت المكوّن الثالث من البرنامج (نظام معلومات إدارة التعليم، التقييم، والرقابة المدرسية) فسوف يُغني إطار الرقابة الشاملة ويعزّزها.

الشكل 3: منهج الإطار المنطقي

النتائج المتوسطة	Intermediate outcomes	الأنشطة الرئيسية	Key activities
إلحاق الأطفال الذين هم خارج المدرسة بالتعليم الأساسي (الرسمي، برنامج التعليم المُسرع، والتعليم غير الرسمي)	OOSC enrolled in basic education {formal, ALP and NFE}	إعادة تأهيل الفصول الدراسية وتوفير مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (1.1)	Classrooms rehabilitated and WASH facilities provided (1.1)
إلحاق الأطفال الذين هم خارج المدرسة في التعليم المبكر للأطفال	OOSC enrolled in ECE	تنفيذ أنشطة التوعية المجتمعية (3.2)	Community outreach activities implemented (2.3)
إلحاق اليافعين في دروس مهارات الحياة	Adolescents enrolled in live skills classes	دعم الأطفال عبر تغطية تكاليف الوصول (1.2، 1.3، 1.4)	Children supported through coverage of access costs (1.2, 1.3, 1.4)
تقديم الدعم النفسي /الاجتماعي	PSS provided and hygiene promoted		
تعزيز البنية التنظيمية والإجراءات في وزارة التربية والتعليم العالي لدعم خطة تطوير القطاع التعليمي (مؤشر خطة تطوير قطاع التعليم)	MEHE organizational structure and procedures reinforced to support the implementation of the national ESDP (ESDP indicator)	دعم برنامج التعليم المبكر للأطفال القائم على المجتمع وبرنامج مهارات الحياة (2–3)	Community-based ECE and life skills programs supported (2.3)
تعزيز المراقبة والتقييم	M&E strengthened	توفير مواد التعليم والتعلم للطلاب وأفراد الهيئة التعليمية (1–2)	Teaching and Learning material for students and teaching workforce provided (2.1)
تحسين الإدارة المدرسية (مؤشر خطة تطوير قطاع التعليم)	School management improved (ESDP indicator)	تدريب وتعزيز قدرات الكادر التعليمي والتربوي (2–2)	Teaching workforce capacity strengthened/trained (2.2)
النتائج	Outcomes	تعزيز الإرشاد والتوجيه؛ السياسات؛ استراتيجيات التوجيهات (المناهج الدراسية ومنح الشهادات) الموسعة؛ تعزيز موظفي المراقبة والتقييم على المستوى المناطقي(3–1)	DOPS strengthened; policies, strategies and guidelines (curricula and certification) developed; M&E staff strengthened at regional levels (3.1)
رفع نسبة الوصول المتكافىء للتعليم للأطفال واليافعين الذين تأثروا بالأزمة السورية (المكون 1)	Equitable access increased for children and adolescents affected by the Syrian crisis (Component 1)	تقدير نتائج التعلم ودعم نظام معلومات الإدارة التعليمية (2–3)	Learning outcomes assessments and EMIS supported (3.2)
تحسين جودة التعلم والتعليم (المكون 2)	Quality of teaching and learning improved (Component 2)	تدريب الإداريين في المدارس على الإدارة المدرسية (3–3)	School administrators trained on school management (3.3)
تعزيز أنظمة وسياسات ورقابة التعليم الوطني (المكون 3)	National education systems, policies and monitoring strengthened (Component 3)	إعداد وتنفيذ خطط التحسين المدرسي ودعم المنح المدرسية المقُدمة (3–3)	School improvement plan preparation and implementation supported and school grants provided (3.3)

المكون 1	Component 1	طوق النجاة، أو الحيلولة دون حدوث أضرار مخاطر وشيكة	Life-saving or preventing imminent risk of harm
المكون 2	Component 2	الحيلولة دون تدهور الفئات المستضعفة	Preventing deterioration of vulnerabilities
المكون 3	Component 3	بناء القدرات/ التغلب على المشاكل	Capacity Building/ Resilience

الجدول 13: إطار النتائج

الوصول بالتعليم إلى جميع الأطفال في لبنان

إطار النتائج

الملاحظة الأولى: نظراً للظروف المحددة للسكان المتنقلين تم تفضيل مؤشر "# من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس..." على نسبة التسجيل عن مؤشرات النتائج/النتائج المتوسطة.

الملاحظة الثانية: يجب احتساب المؤشرات لمعظم المناطق الممسوحة الـ 250 الهشة والمستهدفة بهذا البرنامج باستثناء المكون 3.

الملاحظة الثالثة: تقدر جميع الأهداف (باستثناء نسبة النجاح في الامتحانات الوطنية الرسمية) بأنها إضافية على البرامج الأخرى الجارية (يعزى ذلك بالكامل إلى البرنامج).

	مؤشرات النتائج/النتائج المتوسطة	الأهداف			مصادر المعلومات
		2014	2015	2016	
المكون الأول: الحصول على الفرص التعليمية	# من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس تم تسجيلهم في التعليم الأساسي الرسمي (مدارس رسمية، الحلقات الأولى والثانية والثالثة).	135,000	200,000	275,000	وزارة التربية والتعليم العالي، نظام معلومات الإدارة التعليمية
	# من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس تم تسجيلهم في برنامج التعليم المسرع (الحلقات الأولى والثانية والثالثة).	90,000	90,000	90,000	وزارة التربية والتعليم العالي، نظام معلومات الإدارة التعليمية، تقارير الوكالات المنفذة
	# من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس تم تسجيلهم في برنامج التعليم غير الرسمي (الحلقات الأولى والثانية والثالثة).	60,000	45,000	30,000	وزارة الشؤون الاجتماعية، تقارير الوكالات المنفذة
	# من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس تم تسجيلهم في التعليم الخاص بالطفولة المبكرة.	40,000	40,000	40,000	وزارة التربية والتعليم العالي، تقارير المراقبة الميدانية للوكالات
المكون الثاني: جودة التعليم	نهاية الحلقة الثانية: معدل النجاح في الامتحانات الرسمية الوطنية (خطة تطوير قطاع التعليم، OC-IND 01-6)	%70	%72	%74	وزارة التربية والتعليم العالي
	# من المدارس التي تم تدريس المواد فيها باستخدام أساليب فعالة يرتكز فيها التعليم على المتعلم (خطة تطوير قطاع التعليم OC-IND 4-02) نهاية الحلقة الثانية: معدل النجاح في الامتحانات الرسمية الوطنية (خطة تطوير قطاع التعليم، OC-IND 01-6)	500	750	1,000	وزارة التربية والتعليم العالي، تقارير المراقبة الميدانية للوكالات
	# من اليافعين المسجلين في برامج مهارات الحياة	35,000	35,000	35,000	تقارير الوكالات المنفذة
المكون الثالث: تعزيز أنظمة التعليم	# من المدارس التي تضم مجالس فعالة تشمل أولياء الأمور وممثلين عن المجتمع نهاية الحلقة الثانية: معدل النجاح في الامتحانات الرسمية الوطنية (خطة تطوير قطاع التعليم، OC-IND 5-0 2)	400	200	200	وزارة التربية والتعليم العالي
	# من المدارس التي لديها خطط تحسين معتمدة قيد التنفيذ(خطة تطوير قطاع التعليم،OC- IND 5-0 1)	400	200	200	وزارة التربية والتعليم العالي

	مؤشرات النتائج	2014	2015	2016	مصادر المعلومات
المكون الأول: الحصول على الفرص التعليمية	# من المدارس التي تم إعادة تأهيلها (بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والأثاث).	100	75	75	وزارة التربية والتعليم العالي، تقارير الوكالات المنفذة
	# من المناطق التي قدم لها أنشطة وصول لرفع مستوى الوعي	150	200	225	وزارة التربية والتعليم العالي ، تقارير الوكالات المنفذة
المكون الثاني: جودة التعليم	# من الأطفال الذين تلقوا الاحتياجات المدرسية (التعليم الخاص بالطفولة المبكرة، التعليم الأساسي الرسمي، برنامج التعليم المُسرَّع، برنامج التعليم غير الرسمي).	400,000	515,000	630,000	وزارة التربية والتعليم العالي ، تقارير الوكالات المنفذة
	# من المدرسين/التربويين/مقدمي خدمات التسهيل الذين تلقوا رزمة مواد تدريسية (التعليم الخاص بالطفولة المبكرة، التعليم الأساسي الرسمي، برنامج التعليم المُسرَّع، برنامج التعليم غير الرسمي)	13,333	14,000	14,667	وزارة التربية والتعليم العالي ، تقارير الوكالات المنفذة
	# من المدرسين/التربويين/مقدمي خدمات التسهيل الذين تلقوا تدريباً.	5,000	2,500	2,500	وزارة التربية والتعليم، العالي تقارير الوكالات المنفذة
	# من المدرسين/التربويين/مقدمي خدمات التسهيل الذين تلقوا تدريباً على تقديم الدعم النفسي /الاجتماعي.	5,000	2,500	2,500	وزارة التربية والتعليم العالي ، تقارير الوكالات المنفذة
المكون الثالث: تعزيز أنظمة التعليم	# من الإرشادات الجديدة التي تم اعدادها وتنفيذها.	0	3	5	وزارة التربية والتعليم العالي
	تعزيز تقييم مخرجات التعلم	اعداد واختبار ادوات التعليم غير الرسمي	تطبيق التعلم في برنامج التعليم غير الرسمي	تطبيق التعلم في برنامج التعليم غير الرسمي	وزارة التربية والتعليم العالي
	# من مديري المدارس والتربويين الأخرين والموظفين الإداريين الذين تدربوا على تصميم خطط تحسين مدرسية قابلة للتطبيق وواقعية (خطة تطوير قطاع التعليم 1 0-5 – OP-IND)	1,200	1,800	2,400	وزارة التربية والتعليم العالي
	# من المدارس التي تتلقى منحا مدرسية (خارطة طريق الاستقرار).	200	200	200	وزارة التربية والتعليم العالي

4- تنفيذ البرنامج

4-1. ترتيبات التنسيق والتنفيذ

تُبنى المقاربة على مبادئ الشراكة القوية والتعاون الرامية لتحقيق استجابة شاملة أكثر تنسيقاً وفعالية، وهذا يعني تعزيز آليات التنسيق الحالية و/أو ابتكار آليات جديدة، وإن اقتضت الحاجة، تسهيل قنوات الاتصال مع وزارة التربية والتعليم العالي وتطوير مقاربات مشتركة.

تولى الفريق العامل في قطاع التعليم، الذي يحوي عضوية ما يزيد عن 45 منظمة غير حكومية ووكالة من منظمة الأمم المتحدة، حتى تاريخه، مهمة التنسيق في الاستجابة للأزمة السورية. تقود هذا الفريق وزارة التربية والتعليم العالي برئاسة مشتركة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ، وقامت مؤخراً بتأسيس لجنة إشرافية تُعنى بتحسين الإدارة والتنسيق مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية لا سيما العاملة على مستويات لا مركزية منها.

هناك مجموعة أخرى أصغر حجماً من الشركاء، وقوامها الجهات المانحة بصورة رئيسية من البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة الرئيسة التي انضوت تحت إطار خطة تطوير قطاع التعليم، وانضمت مؤخراً إلى إطار عمل البنك الدولي الرامي لتحقيق الاستقرار. يُقترح في هذا الخصوص تعزيز وزارة التربية والتعليم العالي (تم تضمين ميزانية لهذا الغرض)، وهذا يتماشى مع الهدف الرامي لتطوير المؤسسات ومساندة القطاع العام بما يضمن وضع مقاربة ورفع التقارير المالية في الوقت المحدد وفقاً لنتائج الإطار، ودعم التواصل على جميع المستويات المحلية والميدانية وتقديم الدعم لحشد المزيد من الموارد.

4-2. طرق التمويل

توزّع الأموال من خلال عدة طرق وآليات بما في ذلك الدعم المباشر للميزانية والمساهمات في آليات تمويل الشركاء المتعددين والتمويل الثنائي والمتعدد الأطراف. سيتم انتقاء مجموعة من هذه الخيارات وفقاً لتفضيل الجهات المانحة لتلك القنوات على اختلافها، إلا أنه سيتم ايلاء العناية لضرورة مراعاة الإجراءات المبسطة ذات التكلفة المنخفضة التي سيتم شرحها بإسهاب في الفترة المقبلة.

4-3. إجراءات الحد من المخاطر

انصب جلّ تركيز الأسرة الدولية حتى يومنا هذا على الاستجابة لاحتياجات النازحين، مع أنه كان يتوجب إيلاء عناية لا تقل شأناً على الأطفال اللبنانيين الأكثر عرضة للمخاطر واحتياجاتهم في المدى المتوسط والطويل. كان يتعين تنفيذ عمليات

التدخل بطريقة تعود بالنفع بصورة متزايدة على النظام الحكومي المنهك من أجل الاستجابة للأزمة وبناء مرحلة ما بعد الأزمة. يعد الوضع في لبنان فريداً من نوعه من حيث إقدام الحكومة والوكالات والمنظمات غير الحكومية والمانحين مجتمعين على دعم عملية الاستقرار بالتوازي مع الاستجابة الإنسانية، وهذا يمنح فرصة لتعزيز القدرة على التحمّل والتغلّب على المشاكل في الوقت الذي يتم فيه التصدي لتحديات عديدة في الوضع الحالي.

تقترح المقاربة الحالية انتهاز الفرصة من أجل تقديم خطة عمل لعمليات التدخل التي تجمع شركاء في ظروف الطوارئ وشركاء التنمية للوقوف على احتياجات الطوارئ المباشرة وبناء قطاع عام على أسس صائبة من خلال عمليات تنسيق فعالة على مستوى الدولة بقيادة وزارة التربية والتعليم العالي. بيد أن هناك مخاطر متعددة على الصعيد التشغيلي والمالي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني (تحليل المخاطر سيتبع لاحقاً)، تُقدّم مواطن القوة في هذه المقاربة إجراءات تخفيف متينة وهي: التنسيق، الانتظام، التماسك، وتخفيض التكلفة وتطوير القدرات.

5- المراجع

- المركز التربوي للبحوث والإنماء. 2009-2010. *النشرة الإحصائية السنوية*.
- المركز التربوي للبحوث والإنماء. 2011-2012. *النشرة الإحصائية السنوية*.
- مشروع "دراستي". 2011. *دراسة*.
- كيفين واتكينز. 2013، *التعليم بلا حدود: ملخص*. تقرير من لبنان حول الأطفال السورين غير الملتحقين بالمدارس.
- صندوق النقد الدولي. 2011. *تحديث التوقعات الاقتصادية الإقليمية*. http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2012/mcd/eng/pdf/mena-update0412.pdf.
- وزارة التربية والتعليم العالي. 2004. *خطة العمل الوطنية من أجل العلم للجميع 2004–2015*.
- وزارة التربية والتعليم العالي: *جودة التعليم من أجل النمو. إطار عمل الاستراتجية الوطنية للتعليم*. خطة تطوير قطاع التعليم: 2010–2015.
- وزارة السياحة. 2013. *مجموع الوافدين حسب الجنسية للفترة الواقعة ما بين 2011–2012*. http://mot.gov.lb/Content/uploads/Publication/130116035955540~TOTAL%20ARRIVALS%20FIX%202011-%202012%20(3).pdf
- وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2010. *الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية*.
- الجمهورية اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2010. *الأهداف الإنمائية للألفية في لبنان: تقرير مؤقت عن سير العمل عام 2010*.
- منظمة أنقذوا الطفولة ولجنة الإنقاذ الدولية. 2012. *تقييم سبل العيش* النازحون *السوريون في لبنان*.
- خطة الاستجابة الإقليمية الخامسة في سوريا. من شهر كانون الثاني إلى كانون الأول 2013.
- خطة الاستجابة الإقليمية السادسة في سوريا. (مسودة) 2013.
- الجمهورية العربية السورية. يصدر قريباً. نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية (مسودة).
- تي. مجلي وآخرون. تحت وطأة الضغوط: تأثير أزمة النازحين السوريين على المجتمعات المحلية المضيفة في لبنان. تقرير مشترك لمؤسسة الرؤية العالمية في لبنان والمملكة المتحدة.
- معهد اليونسكو للإحصاء. 2013. المؤشرات الرئيسية (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2012. ملخص تنفيذي للتقييم السريع لتأثير الأزمة السورية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي *في محافظتي الشمال والبقاع*.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية. 2008. *توزع الفقر والنمو والدخل في لبنان*.
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون النازحين . *إحصائيات التسجيل اليومي في لبنان*. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/syria.php
- الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف. يصدر قريباً. تقييم الاحتياجات المشتركة للتعليم للأطفال السوريين النازحين في المدارس والمجتمعات المضيفة والأماكن الآمنة. (مسودة)

- اليونيسف. 2013. العدالة في العمل الإنساني (عرض تقديمي).
- اليونيسف، يصدر قريباً. التعليم للأطفال واليافعين في لبنان: (مسودة) تحليل للوضع يستند إلى حقوق الإنسان، ويركز على العدالة؛ معهد اليونسكو للإحصاء.
- اليونيسف ومنظمة أنقذوا الطفولة. 2012. تقييم الاحتياجات المستعجلة للتعليم للأطفال السوريين النازحين في المدارس والمجتمعات المضيفة والأماكن الآمنة.
- الأونروا ـ الجامعة الأمريكية في بيروت 2010. المسح الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان.
- البنك الدولي. 2013. لبنان: تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة السورية.
- البنك الدولي. 2013. رصد الاقتصاد اللبناني: وطأة الأزمة السورية.
- http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-toll-passes-100000-peace-meetprospects-fade
- http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-regional-analysis-26-june-2013

6- الملاحق

- مستند إكسل يتضمن الروابط بين البرنامج وأُطر العمل الأُخرى، وسجل تلك الأطر، وإطار عمل النتائج والاحتياجات الشاملة مقارنة بأهداف البرنامج، والتكاليف الكلية المطلوبة، وتكاليف تحقيق أهداف البرنامج.
- خطة الاستجابة الإقليمية السادسة
- استراتيجية "جيل ضائع؟"
- تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية وخارطة طريق.
- الأمانة العامة للتعليم وتقرير سير العمل